

الحريديم نسفوا كل التوقعات وفاجؤوا من جديد وأثاروا قلق كثيرين!

صفحة (٦) من ٦

معركة حكومة نتنياهو ضد صلاحيات المحكمة العليا تواجه الكثير من التعقيدات!

صفحة (٧) من ٧

المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٩/٥/١٤ الموافق ٩ رمضان ١٤٤٠ هـ العدد ٤٣٢ السنة السابعة عشرة

الاسرائيلي
المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

تداعيات انتخابات الكنيست ٢٠١٩:

زوايا جديدة...

بقلم: أنطوان شلحت

(*) نواصل في هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي» تناول المزيد من التداعيات المترتبة على نتائج الانتخابات الإسرائيلية العامة للكنيست ٢٠١٩، التي جرت يوم ٩ نيسان الفائت، من زوايا أخرى جديدة لكن فكملة. وأولى هذه الزوايا هي ما أظهره بحث نشره البروفسور دان بن دافيد من «معهد شورش للدراسات الاقتصادية- الاجتماعية» الذي يفحص نتائج الانتخابات الإسرائيلية منذ أعوام عديدة (طالع تقريراً مفصلاً ص ٣)، أن عدداً كبيراً من أصوات العرب في إسرائيل ذهب إلى أحزاب غير عربية، صهيونية، حيث وصل معدل التصويت بين العرب إلى ٤٩ بالمئة، بينما بلغ عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب العربية نحو ٣٢ بالمئة من مجموع أصحاب حق الاقتراع العرب (في سن ١٨ عاماً وما فوق)، ما يعني أن نحو ثلث المصوتين العرب منحوا أصواتهم إلى أحزاب صهيونية. كما أظهر البحث أن ليس اليهود الحريديم (المتشددون دينياً) فقط صوتوا لأحزاب حريدية، بل إن عدداً كبيراً من الناخبين غير الحريديم صوتوا لهذه الأحزاب أيضاً. ولفت البحث كذلك إلى أن تغيّر موازين القوى السياسية في إسرائيل منذ انتخابات العام ١٩٧٧ ناجم عن الانزياح العام للجمهور الإسرائيلي نحو اليمين من جهة، وعن ازدياد وزن الأحزاب الحريدية من جهة أخرى. فمثلاً، في انتخابات العام ١٩٧٣، حين لم يكن الحريديم جزءاً من الائتلاف الحاكم بعد، حصلوا على ٣٧٪ بالمئة من مجموع الأصوات. وارتفعت هذه النسبة في الانتخابات الأخيرة (نيسان ٢٠١٩) إلى ١١٧٪ بالمئة من مجموع المقتربين. وأحزاب الحريديم التي لم تكن جزءاً من أي ائتلاف حكومي قبل العام ١٩٧٧ (حزب شاس دخل إلى الكنيست لأول مرة في العام ١٩٨٤)، كانت جزءاً من الائتلاف الحكومي خلال ٢٩ عاماً من أصل الأعوام الـ ٤٢ التي مرت منذ العام ١٩٧٧.

ويعرض البحث الجديد، على نحو مفضل، النتائج الاقتصادية الناجمة عن التغيرات الديمغرافية التي تشير إلى ارتفاع نسبة الحريديم بين السكان اليهود. ويوضح أن الرد الساكن الذي يقوله أن المجتمع الحريدي يشهد عمليات تغيير وإن الألاف من أبنائه يرغبون بالحصول على دراسة أكاديمية هو مجرد هراء، وأن أغلبية أبناء هذا المجتمع، المرشح لأن يصبح أولاده نصف مجموع الأولاد في إسرائيل في غضون جيلين اثنين فقط، وفقاً للتوقعات الديمغرافية التي نشرها المكتب المركزي للإحصاء، وستستمر في عدم تعلم المواضيع الأساسية التي يمكنها أن تتيح لهم فرصاً تشغيلية عندما يصبحون بالغين، ما يعني بحسب رئيس تحرير صحيفة «هارتس» الواف بن تضيف نصف الأولاد هنا وتقدم في تعليم ديني لا قيمة له. يضاف إلى هذا أن التلميذ الذي لم يدرس لغات ومادة الحساب في طفولته، سيكون من الصعب عليه جداً أن يرمم الفجوة في سن العشرين. ويعني ذلك، من ضمن أمور أخرى، أن إسرائيل تربّي جيلاً كاملاً من الجهلة غير المتعلمين، الذين يطيعون وصايا الحاخامين، ولا توجد وصفة أكثر وضوحاً من هذا للانتحار الاقتصادي والسياسي، على حد ما يؤكد بن. ثمة زاوية أخرى ليست أقل أهمية نتيجها الاستنتاجات التي توصلت إليها ورقة «تقدير موقف» جديدة أعدها «مركز مولاة لتجديد الديمقراطية في إسرائيل» ونشرها في أيار الحالي تحت عنوان «خمسة أمور يجدر معرفتها عن الانتخابات» الإسرائيلية العامة (طالع ترجمة كاملة لها ص ٥).

وسواء اتفقنا مع بعض هذه الاستنتاجات أو لم نتفق مع معظمها، فإن طريقة عرض الأمور تشي بأن أحد أهم أسباب رسوخ حكم اليمين في إسرائيل يعود إلى أن القوى السياسية المعارضة لهذا الحكم على أحزابها الشنتية تفتقر إلى أي رؤية بديلة، كما أن هذه الأحزاب ليست مبنية لأن تكون في المعارضة لأنها ليست حقيقة معارضة أيديولوجية وإنما هي سوق أفكار بالمفرق. وتشير الورقة على وجه خاص إلى أن حملة الانتخابات التي قادتها تلك الأحزاب لم تقم بتحدي اليمين كونها لم تعترض أي ما بديل أو فكرة أو بلاغ واضح، وكما جاء فيها: إن «الرسمية» ليست رؤية سياسية، مثلما أن البلياقة والأدب ليسا بديلاً للقائد. ويجب اتخاذ قرار حاسم، لا يمكن البناء في المستوطنات في كل الضفة الغربية والسعي للانفصال عن الفلسطينيين في الآن ذاته؛ لا يمكن دعم «قانون القومية» الإسرائيلي والوقوف ضد التحريض في المجتمع. وحين لا يتم التعبير عن موقف واضح يصبح الأمر أشبه بلعب كرة القدم مع أرجل مقيدة. وحين يصرخون عليك طيلة الوقت من الجهة الأخرى بأنك خائن، ومريض نفسي، ويسار ضعيف، وكل ما لديك لترد به وبصوت خفيض هو أنه ليس هناك يمين ولا يسار، فإنك تكون قد هزمت.

كذلك لا بدّ من التنويه بالدلالة التي تتوقف عندها هذه الورقة بخصوص ما تسميه سيرورة «التمركز في الوسط»، والتي وقفت في صلبها وما تزال نظرية فحواها تمويه الفروق الأيديولوجية بين اليمين واليسار، وإقامة حركة وسط، لكن يستنتج أن هذه النظرية وحدها لا تحقق انتصاراً في الانتخابات مثلما ثبت مرة تلو الأخرى على مدى الأعوام، فضلاً عن تسببها بضرر هائل لما تصفه بأنه «المعسكر الليبرالي والديمقراطي في إسرائيل».

ولعلّ أبلغ ما تؤكد هذه الورقة أنه لا يمكن الانتصار على حكم اليمين في الانتخابات وبصورة عامة من دون بناء بديل سياسي حقيقي ومثابر له على الأصدعة كافة، وأساساً على الصعيد السياسي.



الاستيطان الاحتلالي: تمزيق منهجي للحيز الفلسطيني.

زعراء المستوطنين يمارسون ضغوطاً على نتنياهو لشمّل جميع المستوطنات في الضفة ضمن القانون الإسرائيلي!

مع المبعوث الأميركي إلى عملية السلام في الشرق الأوسط جيسون غرينبلات استمر نحو ٣ ساعات، وشارك فيه أيضاً نحو ١٠ خبراء في الشؤون الإسرائيلية- الفلسطينية كان لهم دور في عملية السلام خلال فترة ولاية كل من بيل كلينتون وجورج بوش وباراك أوباما في الرئاسة الأميركية. وأشارت إلى أنه تم التعامل بجديّة مع تحذيرات أيرنكوت كونه أنهى مهمات منصبه في رئاسة هيئة الأركان منذ ٤ شهور فقط.

ووفقاً للقناة أكد أيرنكوت أن الوضع في الضفة حساس للغاية وقابل للانفجار لجملة من الأسباب، من بينها تقليص التمويل الأميركي لأجهزة أمن السلطة الفلسطينية، وقرار السلطة الفلسطينية عدم تلقي أموال الضرائب الفلسطينية التي تجبها إسرائيل.

ونقلت القناة عن أيرنكوت قوله إن «الضفة الغربية قد تشتعل قبل أو خلال أو بعد عرض خطة السلام الأميركية. ويجب أن تأخذوا ذلك في اعتباركم. وفي اللحظة التي يخرج فيها المارد من القمقم، فإن إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه ستستغرق ٥ أعوام». وأشارت إلى أن أيرنكوت قدم توصية بإعادة التمويل الأميركي لأجهزة الأمن الفلسطينية، واتخاذ خطوات لتحسين الأوضاع الاقتصادية، والاهتمام بمجالات البنى التحتية والتعليم. وكان غرينبلات أكد في سياق مقابلة أجرتها معه قناة التلفزة الأميركية «فوكس نيوز»، أن خطة السلام التي تعدها إدارة ترامب ستنشر بعد عيد الفطر، وتشكيل الحكومة الجديدة في إسرائيل. وأضاف أن الخطة ستتناول جميع القضايا الأساسية، مؤكداً أنها خطة سياسية واقتصادية على حد سواء، وقال إنه بعد أن يطالع الجميع على مضمون الخطة والأفكار المطروحة فيها سيبقى هناك طريق طويل قبل توقيع الاتفاق النهائي القائم على أساسها، وأكد أن على الطرفين التفاوض بشأنها.

وشدّد غرينبلات على أن الشهيء الوحيد المؤكد في الخطة هو أن «إدارة ترامب لن تفرط بأمن إسرائيل».

الضفة الغربية، وأكد أنه عن الوقت لكي يعترف العالم بأسره بحق اليهود التاريخي» في هذه الأراضي.

ومن المتوقع أن تقوم الإدارة الأميركية بنشر خطتها للسلام في الشهر المقبل، بعد تشكيل نتنياهو لحكومته التي يعمل حالياً على تركيبها. وكان المستشار الكبير لترامب وصهره جاريد كوشنر أشار إلى أن الخطة ستترقب إلى جميع قضايا الوضع النهائي الجوهرية وتكون بمثابة نقطة بداية لحل الصراع، وأشار أيضاً إلى أنها لن تشمل حل الدولتين.

وقبل أيام من الانتخابات، تعهد نتنياهو بتوسيع نطاق السيادة الإسرائيلية لتشمل جميع المستوطنات سواء الكتل الاستيطانية الكبرى أو البؤر الاستيطانية الصغيرة واستبعد تماماً إقامة دولة فلسطينية، التي قال إنها تشكل خطراً على وجود إسرائيل. وجاء هذا التعهد بعد يوم من تصريح قال فيه أنه يبلغ ترامب بأنه لن يقوم بإخلاء شخص واحد من أي مستوطنة، وقالت مصادر مقربة لنتنياهو حينذاك إن اعتراف ترامب بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان هو ما شجع نتنياهو على التكبر بضم المستوطنات، وأضافت هذه المصادر أن توقيت هذه الخطوة سيستع عرض ترامب لخطة للسلام، وأشارت إلى أنه إذا رفضت السلطة الفلسطينية كما هو متوقع تلك الخطة ووافق نتنياهو عليها مع تحفظات معينة، فإن رئيس الحكومة يرى أن ترامب سيمتعه الدعم والشّرعية لضم وتوسيع نطاق القانون الإسرائيلي ليشمل جميع مستوطنات الضفة الغربية أو على الأقل بعض الكتل.

من ناحية أخرى كشفت قناة ١٣ التلفزيونية الإسرائيلية (القناة العاشرة سابقاً) أن الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال احتياط غادي أيرنكوت حذّر البيت الأبيض في واشنطن الأسبوع الفائت من احتمال حدوث تصعيد في الضفة الغربية في الفترة القريبة على خلفية عرض صفقة القرن» في الأسابيع المقبلة، وقدم توصية إلى الإدارة الأميركية بضرورة أخذ ذلك في الحسبان. وأضافت قناة التلفزة أن أيرنكوت شارك يوم الثلاثاء الفائت في لقاء مغلق

نكرت قناة ١٢ التلفزيونية الإسرائيلية (القناة الثانية سابقاً) أول أمس أن زعماء المستوطنين في أراضي الضفة الغربية يمارسون ضغوطاً على رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو من أجل توسيع نطاق القانون الإسرائيلي ليشمل جميع المستوطنات اليهودية في هذه الأراضي. وأضافت القناة نفسها أن هذه الضغوط اشتدت في الآونة الأخيرة في إثر تقارير غير رسمية قالت إن خطة إدارة دونالد ترامب للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين المعروفة باسم «صفقة القرن» ستقترح إبقاء المستوطنات تحت الحكم الإسرائيلي في إطار أي اتفاق سلام دائم، وإن الإدارة الأميركية لن تعارض توسيع نطاق القانون الإسرائيلي ليشمل مستوطنات الضفة الغربية. وأشارت القناة إلى أن المستوطنين يعتقدون بأن الفرصة مواتية الآن لمثل هذه الخطوة بعد قيام إدارة ترامب بنقل السفارة الأميركية إلى القدس، والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان السورية المحتلة.

وبحسب ما جاء في تقرير قناة التلفزيون، لن يعترض الأميركيون على خطوات إسرائيلية تتعلق بالمستوطنات، وفي حين أن الولايات المتحدة لن تدعم بشكل صريح التوسيع الرسمي لنطاق السيادة الإسرائيلية لتشمل المستوطنات أو ضمها، فإنها لن تعارض توسيع نطاق القانون الإسرائيلي ليشمل المستوطنات.

يذكر أن نتنياهو تعهد في الفترة التي سبقت الانتخابات التي جرت في الشهر الماضي عدة مرات بفرض السيادة الإسرائيلية أو توسيع نطاق القانون الإسرائيلي ليشمل جميع المستوطنات، وقال إنه يأمل بأن يكون قادراً على فعل ذلك مع دعم أميركي.

ويعمل نتنياهو حالياً على تشكيل حكومته وبعض شركائه المحتملين حثوه أيضاً على القيام بمثل هذه الخطوة.

وقال رئيس حزب «اتحاد أحزاب اليمين»، عضو الكنيست رافي بيرتس، إن حزبه سيواصل الدفع من أجل توسيع نطاق السيادة الإسرائيلية في

نتنياهو طلب تمديد مهلة تكليفه بتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة

«وسائل إعلام: نتنياهو يعترزم خلال ولايته الحكومية المقبلة الدفع قدماً بمشروع قانون يرمي إلى سحب صلاحية المحكمة العليا بالتدخل في سن قوانين وقرارات إدارية تفرها الحكومة أو الوزراء أو الكنيست بغية منع محاكمته بشبهات فساد»

وقال نتنياهو أمس الأول الأحد إنه ينوي أن يطلب من رئيس الدولة رؤوفين ريفلين تمديد مهلة تكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة، وأضاف نتنياهو أن هذا التمديد مطلوب نظراً لقيود الجدول الزمني الذي تخلته أحداث عديدة هذه المرة، منها عيد الفصح العبري، وذكرى الهولوكوست، وذكرى إقامة الدولة، والأحداث الأمنية في قطاع غزة.

وكلف ريفلين الشهر الفائت نتنياهو بتشكيل الحكومة الجديدة بعد أن فاز الأخير في الانتخابات العامة التي جرت يوم ٩ نيسان الفائت. وحصل نتنياهو على تأييد ٦٥ من أصل أعضاء الكنيست الـ ١٢٠، وأمامه ٢٨ يوماً لتشكيل ائتلافه، وهي فترة يمكن تمديدها أسبوعين.

وفي هذه الأثناء ذكرت مواقع إسرائيلية إخبارية أمس أن هناك اتفاقاً أخذاً بالتبلور بين حزب الليكود وبين الحزبين الحريديين يهدوت هتوراء وشاس، في إطار المفاوضات الائتلافية، حول قضايا العلاقة بين الدين والدولة، وأنه توجد تفاهات مبدئية وخطوط عامة حول ذلك لا تمس بالوضع القائم في هذا الشأن. وتقضي التفاهات بأن لا تعمل شركات حكومية في أيام السبت، بعد أن ثارت ضجة، العام الماضي، بسبب أعمال صيانة نفذتها سلطة القنارات في أيام السبت، رغم أن أعمالاً كهذه خلال أيام الأسبوع من شأنها تشويش مجرى الحياة في البلاد. ويقترح الليكود تشكيل لجنة مؤلفة من جميع أحزاب الائتلاف للبحث في موضوع التهود، بسبب الخلافات حول ذلك بين الحزبين الحريديين وحزب «إسرائيل بيتنا» بقيادة أفغدور ليربرمان. كذلك يعترزم نتنياهو تبني موقف شاس بخصوص صلاة اليهود في باحة حائط المبكى (البراق)، بحيث لا تكون هذه صلاة مختلطة للرجال والنساء، كما يطالب التياران الإصلاحية والمحافظ.

وفيما يتعلق بالطعام والشراب الكوشير (الحلال بحسب الشريعة اليهودية) يعترزم الليكود تبني موقف الحريديم وإبقاء صلاحية إقرار هذا الأمر بيدي

بنيامين نتنياهو يعترزم خلال ولايته الحكومية المقبلة الدفع قدماً بمشروع قانون يرمي إلى سحب صلاحية المحكمة العليا بالتدخل في سن قوانين وقرارات إدارية تفرها الحكومة أو الوزراء أو الكنيست، وغاية منع محاكمته بشبهات فساد. ويسمح مشروع القانون أيضاً بإلغاء قرار قد تتخذه المحكمة بشأن رفع الحصانة عن نتنياهو، حسبما ذكرت صحيفة «هارتس».

وفقاً للصحيفة، من شأن سن مشروع القانون هذا أن يوسع تشريع يقضي بالالتفاف على المحكمة العليا ويغلب قرارات الكنيست عليها، بحيث يضع قرارات أعضاء الكنيست فوق انتقاد المحكمة لهذه القرارات، وهذه خطوة لم يعلن نتنياهو عن تأييده لها في الماضي.

وسيضم نتنياهو إلى الاتفاقيات الائتلافية والخطوط العريضة للحكومة، التي يعكف على تشكيلها حالياً، ملحقاً قانونياً يشمل خطته لإجراء «إصلاحات» في جهاز القضاء. ويقود رئيس طاقم المفاوضات الائتلافية عن حزب الليكود، الوزير ياريف ليفين، المداوات حول مشروع القانون هذا.

وقالت وسائل الإعلام إن نتنياهو ينسّق خطواته في هذا الخصوص مع «اتحاد أحزاب اليمين» المتطرف، وأن عضو الكنيست عن هذا الاتحاد بتسليل سموريتش شريك نشط في المداوات وصوغ مشروع القانون، بينما باقي الأحزاب المرشحة للمشاركة في الائتلاف المقبل ليست ضالعة في هذه الخطوة.

ويسعى نتنياهو، المشتبه بثلاثة ملفات فساد، إلى الاحتفاظ بخصامته، من خلال تعديل قانون الحصانة وإعادته إلى صيغته القديمة، التي كانت سارية حتى العام ٢٠٠٥، حيث كان يتعين على المستشار القانوني للحكومة أن يفتع لجنة الكنيست بطلبه محاكمة رئيس حكومة أو عضو كنيست، والحصول على موافقة اللجنة، علماً أن غالبية أعضائها من أعضاء الائتلاف.

تغطية خاصة

بعد تحقيقه فوزاً ساحقاً في «حرب» الانتخابات البرلمانية:

نتنياهو يخوض حرباً جديدة سياسية وقانونية لتجنب لوائح الاتهام الجنائية . ما هي البدائل والاحتمالات؟

كتب سليم سلامة:

أعلنت وزارة العدل الإسرائيلية، أمس الأول الأحد، أن المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، حاول إرسال مواد التحقيق في ملفات رئيس الحكومة والمكلف بتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، بنيامين نتنياهو، إلى المحامي نيفوت تل تسور - رئيس طاقم الدفاع عنه (يضم خمسة محامين من الصف الأول في إسرائيل، أحدهم قاض سابق في المحكمة المركزية في تل أبيب، هو عودييد مودريك) إلا أن الأخير رفض استلامها. ووصف بيان الوزارة هذا الرفض بأنه «مستهن»!

في الأسبوع الماضي، تقدم محامو الدفاع عن نتنياهو بطلب رسمي إلى مندلبليت لتأجيل موعد البدء في جلسات الاستماع، من أوائل تموز - كما هو مقرر - إلى نهاية أيلول، لأنهم لم يصلوا حتى الآن على أي جزء من أجزاء اتعابهم المستتقة عن معلمهم في هذه الملفات الثلاثة التي كان مندلبليت قد أعلن أن ثمة شبهات تبرر تقديم لوائح اتهام جنائية ضد نتنياهو بشأنها.

للتذكير: أعلن المستشار القانوني للحكومة، مندلبليت، في شهر شباط الأخير، عن نيته تقديم لوائح اتهام جنائية ضد رئيس الحكومة، نتنياهو، في ثلاثة من الملفات التي انتهى التحقيق معه بشأنها، وذلك بعد إجراء جلسات استماع، كما يقتضي القانون. أما التهم التي حددها مندلبليت، في ما أطلق عليه «كتاب الشبهات»، الذي وجهه إلى نتنياهو ومحامي الدفاع عنه في شباط الماضي، فهي: الحصول على رشوة، الفسح والاحتيال وخيانة الأمانة؛ وذلك في القضايا التي أصبحت معروفة بالأسماء التالية: * «ملف ٤٠٠٠»، قضية العلاقات بين نتنياهو ومالك صحيفة «يديעות آخرونوت» وموقع «وأي ننت»، نوني موزيس؛ * «ملف ١٠٠٠». العلاقات بين نتنياهو ورجلي الأعمال أرنون ميلنتشين وجيمس باكر.

محاولات تكتيكية للضغط وكسب الوقت

كان محامو الدفاع عن نتنياهو قد طلبوا من المستشار القانوني تأجيل موعد البدء بجلسات الاستماع (قبل اتخاذ القرار النهائي بشأن تقديم لوائح الاتهام أو عدم تقديمها، كما يقتضي القانون) حتى تتم تسوية مسألة أجزاء اتعابهم،

ثمة ثلاثة بدائل قانونية مركزية متاحة أمام رئيس الحكومة ووزير العدل الجديد في حكومته المقبلة لمحاولة تخليص بنيامين نتنياهو وإنقاذه من برائن لوائح الاتهام الجنائية التي قد يقرر المستشار القانوني للحكومة تقديمها بحقه في نهاية المطاف.

وتتطور هذه البدائل الثلاثة في سبّ الطريق أمام هذه الإمكانية (تقديم لوائح الاتهام) وجعلها غير ذات معنى أو جدوى، إلابلا، بمعنى إلغاء احتمال حصولها.

وهذه البدائل هي:

«القانون الفرنسي»

صرّح بعض المرشحين لإشغال منصب وزير العدل في حكومة نتنياهو الجديدة بأنهم ينوون العمل والدفع من أجل تشريع «القانون الفرنسي» في الكنيست الإسرائيلي - وهو القانون الذي يمنح رئيس الحكومة حصانة كاملة وشاملة من أية محاكمة خلال فترة إشفاله منصبه. ومع تقدم المشاورات الائتلافية لتشكيل حكومة نتنياهو الجديدة، يطرح سؤال مركزي عما إذا كانت الاتفاقيات الائتلافية الجديدة ستستضمن بنداً خاصاً يلتزم بموجبه الشركاء في الائتلاف الجديد بتأييد تشريع هذا القانون في غضون فترة زمنية قصيرة بعد تشكيل الحكومة الجديدة وتنادية أعضائها اليمين الدستورية أمام الكنيست، وإذا كان الجواب على السؤال السابق إيجابياً، يبقى سؤال آخر يتعلق بضمون القانون ونصه في هذه الحالة وهو: هل سيتشمل بنداً خاصاً يقضي بسريان مفعوله على نتنياهو نفسه، رغم قرار المستشار القانوني تقديم لائحة اتهام بحقه، طبقاً لما يفرض إليه إجراء الاستماع؟ هذا مع العلم أن القوانين الجديدة في إسرائيل تكون، إجمالاً، نافذة المفعول مستقبلاً ولا تسري على ما سبق تشريعها.

ليست هذه هي المرة الأولى التي يطرح فيها هذا القانون («القانون الفرنسي») على طولة البحث في إسرائيل، بل موجود عليها منذ العام ٢٠١٧، على خلفية التحقيقات الجنائية مع نتنياهو نفسه. فقد تقدم عضو الكنيست دافيد أمسال (الليكود) آنذاك باقتراح يقضي بتجميد جميع التحقيقات الجنائية التي كان قد بدأ بإجرائها مع نتنياهو طالما هو يشغل

التي لم يدفع لهم نتنياهو منها حتى الآن أية حصة. وفي هذا الإطار، أحجم محامو الدفاع حتى الآن عن استلام مواد التحقيق مع نتنياهو (وفق أحكام القانون الجنائي) رغم أنها قد أصبحت جاهزة منذ أكثر من شهر، كي يتمكنوا من دراستها والاستعداد للرد على ما فيها والطعن في صحتها سعياً إلى إقناع مندلبليت بعدم توفّر أي أساس قانوني لتقديم لوائح الاتهام ضد نتنياهو.

وذكّرت وزارة العدل بأن نتنياهو نفسه هو الذي طلب تأجيل تسليم مواد التحقيق المذكورة إلى محامي الدفاع عنه إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية (التي جرت في التاسع من نيسان الماضي) «بسبب خشيتيه من تسربها/ تسريبها واستغلالها من قبل خصومه في معركة الانتخابات»، وأن مندلبليت قد استجاب لهذا الطلب، علماً بأن الأخير كان قد حدد لمحامي الدفاع عن نتنياهو مهلة من ثلاثة أشهر لدراسة المواد والاستعداد لجلسات الاستماع.

لكن مندلبليت كان قد أوضح في وقت سابق أن مسألة دفع أجزاء تعاب محامي الدفاع «لا يمكن أن تكون مبرراً وجيها للماطلة في استلام مواد التحقيق، كما لا يجوز أن يكون لها أي تأثير على موعد إجراء جلسات الاستماع».

يشار إلى أن مسألة دفع أجزاء تعاب المحامين ترتبط بموضوع آخر هو طلب نتنياهو التصريح له بالحصول على تبرعات بمبلغ مليوني دولار لتغطية أجزاء المحامين ومصاريف المحكمة الأخرى في حال تقديم لوائح اتهام ضده. ومن الواضح أن الامتناع عن دفع أي جزء من أجزاء المحامين حتى الآن، كما الامتناع عن استلام مواد التحقيق، يشكلان وسيلة ضغط يستخدمها نتنياهو الآن للدفع نحو منحه التصريح المذكور. من جهة، ولكسب الوقت من أجل ترتيب أوراقه الداخلية في كل ما يتعلق بالتشكيلة الائتلافية الجديدة وهوية الشخص الذي سيتولى منصب وزير العدل في حكومة نتنياهو الجديدة، بكل ما في هذا المنصب من قوة وقدرة على التأثير على مجريات الأمور وتطورها في كل ما يتعلق بملفات التحقيق ولوائح الاتهام الجنائية المحتملة ضد نتنياهو.

المنصب والقانون والتقاء المصالح

في الأثناء، تتواصل المشاورات الائتلافية في السعي نحو تشكيل ائتلاف حومي جديد في إسرائيل، فيما تشكل حقيبة وزارة العدل وهوية الشخص الذي سيحملها في الحكومة الإسرائيلية الجديدة إحدى القضايا المركزية والأكثر أهمية

مهام منصبه الحالي (رئيساً للحكومة) وذلك بحجة «تمكينه من إدارة شؤون الدولة بصورة سليمة؛ لكن معارضة المستشار القانوني للحكومة، مندلبليت، وآخرين من كبار المسؤولين في الجهاز القضائي إضافة إلى عدد كبير من أعضاء الكنيست، لهذا الاقتراح أدت إلى إسقاطه من جدول الأعمال «دفعه». في أعقاب ذلك، خرج نتنياهو نفسه بتصرّجات علنية قال فيها إنه «غير معني، شخصياً، بأي قانون يخص التحقيقات الجنائية الجارية بشأنه». لكن تطورات كثيرة وخظيرة حصلت منذ ذلك اليوم، في مقدمتها بالطبع قرار مندلبليت تقديم لوائح اتهام ضد نتنياهو في ثلاث من القضايا الخظيرة، طبقاً لنتائج جلسات الاستماع.

لن يكون في وسع هذا القانون إسعاف نتنياهو بالطبع إلا إذا تم تضمينه. كما أشرفنا أعلاه. بنداً خاصاً يقضي بسريان مفعوله بأثر رجعي، بمعنى سريان نصوصه وأحكامه على تحقيقات جارية حالياً وعلى القرار التالي لإجراء الاستماع. عن هذه الإمكانية يقول أحد المحامين الكبار في النيابة العامة أن «القانون الفرنسي» يسري، عادة، على تحقيق لم يجر بعد أو قد بدأ للتو وما زال في بدايته فقط. ولذا فهو يتعلق بكل ما يأتي بعده على طول الطريق في مراحل الملف الجنائي المختلفة. ووضيف: «سيكون من الصعب جداً صياغة نص القانون على نحو يشمل المرحلة الحالية التي وصلت إليها الملفات الجنائية الخاصة بنتنياهو. سيكون هذا، إذا ما حصل، بمثابة محاولة لإغلاق الحظيرة بعدما فرت منها الحيوانات هاربة»!

في المقابل، يختلف محام كبير آخر في النيابة العامة نفسها مع هذا الرأي ويقول إنه «من المؤكد أنه بالإمكان سنن قانون يحمي من المحاكمة الجنائية حتى في المرحلة التي يقف فيها نتنياهو وملفاته الآن. ليس ثمة أي مانع جدي لهذا. لا شك أن قانوناً كهذا سيخضع، في حال سنّه، إلى رقابة قضائية من جانب المحكمة العليا. لكن ليس من الواضح ما إذا كانت الأثناء، ستقضي فترة زمنية طويلة جداً دون تقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو بالطبع، ما يعني أن الهدف / نظرة الوقت أو تأجيل الإجراءات - سوق يتحقق فعلياً».



(أفب)

نتنياهو: مناورات ومعارك وهمية لتجنب لوائح الاتهام. هذا الشأن، دون شك، أشهرها طويلة أخرى. لكن مما لا شك فيه، أيضاً، أن نتنياهو، الذي فرغ للتو من «حرب» الانتخابات البرلمانية الأخيرة وخرج منها المنتصر الأكبر، لا يضع «كل بيضاته» في سلة إجراء الاستماع ولسلته وإنما يحاول، في حربه (لا مجرد معركة) القانونية - السياسية الجديدة، امتلاك واستخدام كل ما يمكن أن يتاح له من الأسلحة، السياسية والقانونية على حد سواء، ناهيك عن السعيبة والشعبوية طبعاً. ويفضل نتنياهو، مما يمكن قراءته من تصريحاته وتصرفاته وأدائه خلال الشهور الماضية وفي

نتنياهو: مناورات ومعارك وهمية لتجنب لوائح الاتهام.

في هذا الشأن، دون شك، أشهرها طويلة أخرى. لكن مما لا شك فيه، أيضاً، أن نتنياهو، الذي فرغ للتو من «حرب» الانتخابات البرلمانية الأخيرة وخرج منها المنتصر الأكبر، لا يضع «كل بيضاته» في سلة إجراء الاستماع ولسلته وإنما يحاول، في حربه (لا مجرد معركة) القانونية - السياسية الجديدة، امتلاك واستخدام كل ما يمكن أن يتاح له من الأسلحة، السياسية والقانونية على حد سواء، ناهيك عن السعيبة والشعبوية طبعاً. ويفضل نتنياهو، مما يمكن قراءته من

تصريحاته وتصرفاته وأدائه خلال الشهور الماضية وفي

ثلاثة بدائل أمام نتنياهو ووزير عدله الجديد!

السابقة التي حصلت في هذا الشأن حين منح رئيس الدولة آنذاك، حاييم هيرتسوغ، في العام ١٩٨٧، «عفواً رئاسياً مسبقاً» لرجال جهاز الأمن العام (الشاباك) الذين تورطوا في القضية التي عُرفت باسم «الباص رقم ٣٠٠» - وهي عملية وقعت في نيسان ١٩٨٤ وقام خلالها أربعة فلسطينيين بمحاولة اختطاف حافلة ركاب إسرائيلية وهي في طريقها من تل أبيب إلى أشكلون (عسقلان)، ثم قام رجال «الشاباك» بالسيطرة على الباص وعلى الخاطفين الأربعة حيث قتل منهم اثنان بينما القى القبض على الاثنين الآخرين وهما على قيد الحياة ثم قام رجال «الشاباك» بقتلها بدم بارد لاحقاً.

وقد شكلت سابقة العفو المسبق عن رجال «الشاباك» هذه، بما ترتب عليها من عدم تقديم أي منهم إلى المحاكمة، القاعدة التي استند إليها الاقتراح الذي طرح في العام ٢٠٠٣ لمنع «عفو عام مسبق» لرجال الشرطة الذين تورطوا في جرائم قتل الشبان العرب الثلاثة عشر من مواطني إسرائيل خلال «انتفاضة القدس والأقصى» في تشرين الأول ٢٠٠٠. وقد هدف هذا الاقتراح إلى تجنيب رجال الشرطة المذكورين أية تحقيقات جنائية، ثم لوائح اتهام جنائية، في أعقاب التقرير الذي قدمته لجنة التحقيق الرسمية التي شكلتها الحكومة الإسرائيلية للتحقيق في تلك الجرائم، وعُرفت باسم «لجنة أور»، على اسم رئيسها، قاضي المحكمة العليا السابق، تيودور أور.

يرى أحد المحامين الكبار في النيابة العامة الإسرائيلية أن إمكانية تقديم نتنياهو طلباً خاصاً إلى رئيس الدولة، رؤوفين ريفلين، لنيل «عفو رئاسي مسبق» هو «سيناريو واقعي جداً، في الظروف الراهنة. وقد يمنحه رئيس الدولة هذا العفو، فعلاً، بدعوى المحافظة على وحدة الشعب. ومع ذلك، من المستبعد جداً أن يؤيد المستشار القانوني للحكومة، مندلبليت، مثل هذه الخطوة التي يمكن أن تنتهي بإصدار عفو رئاسي عن نتنياهو. ولهذا، فأى إجراء يقوم نتنياهو به في هذا الصدد وفي هذا الاتجاه، من الضروري أن يسبقه أولاً إجراء آخر يستهدف تغيير المستشار القانوني الحالي واستبداله بمستشار آخر، يكون مريحاً أكثر في التعامل. وهذا، في حد ذاته، يعقد الأمور بصورة جدية جداً مما يسقط هذه الإمكانية من الحسان، في المحصلة النهائية، ولو في المرحلة الحالية على الأقل».

في سنن هذا التعديل القانوني، على الأرجح، لأنه ليس بمثابة تشريع جديد وإنما هو إعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً فقط. في هذا السياق، يشير البروفسور دويتش إلى أن السؤال المركزي في مسألة إسقاط الحصانة عن نتنياهو هنا سيكون التالي: هل ارتكب المخالفات المدّعاة بحقه (في نطاق تادية وظيفته كعضو كنيست أو من أجل تادية هذه الوظيفة)؛ وهو السؤال / الشرط الذي يحدده نص قانون الحصانة البرلمانية ويتقرر، بموجب الجواب عليه، ما إذا كان هنالك مجرر لإسقاط الحصانة أم لا.

وعلى هذا، يخلص دويتش إلى أن تعديلاً قانونياً يعيد قانون الحصانة إلى صيغته السابقة لن يكون كافياً لتجنب إسقاط الحصانة عن نتنياهو، بل ستكون ثمة حاجة إلى إجراء تعديل قانوني يُدخل تغييراً جوهرياً في مضمون القانون يظال شروط ومعايير سريان الحصانة البرلمانية.

عفو رئاسي مسبق

البديل الثالث المتاح أمام نتنياهو لا يحتاج إلى إجراء أية تعديلات قانونية ولا إلى أية تغييرات دراماتيكية، عميقة وبعيدة الأثر في الجهاز القضائي وهيئات تطبيق القانون، وهو، التقدم بطلب للحصول على عفو رئاسي مسبق (من رئيس الدولة).

ينص «قانون أساس: رئيس الدولة» على أن «لرئيس الدولة صلاحية العفو عن مخالفين للقانون والتخفيف من عقوبتهم، بتقليها أو استبدالها». هذه الصلاحية الممنوحة لرئيس الدولة معدة لمعالجة حالات استثنائية فقط «تتوفر فيها ملاسبات وشروط مميزة واستثنائية». درجت العادة على أن يستخدم رئيس الدولة في إسرائيل صلاحيته هذه فقط بعد انتهاء جميع الإجراءات القانونية (أي: انتهاء المحاكمة بصورة نهائية، بما في ذلك الاستئنافات بحق صاحب طلب العفو، غير أن ثمة «حالات استثنائية جداً» يمكنه فيها استخدام هذه الصلاحية قبل بدء الإجراءات القانونية وعدم تقديم لائحة اتهام، أصلاً، إذا ما كانت ثمة نية لتقديمها - أي، منح الشخص المعني «عفواً مسبقاً». تقوم هذه الإمكانية، في سياق الحديث عن نتنياهو هنا، على

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

بطاقة ملكية

تاريخ من النهب والصّون والاستيلاء
في المكتبة الوطنية الاسرائيلية

ترجمة: علاء حيلح





الحريديم، تغير سكاني عميق.

دراسة جديدة تستند إلى تحليل نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة:

تعاضم قوة الحريديم السياسية يحمل أخطاراً اقتصادية . اجتماعية جسيمة على المجتمع الإسرائيلي!

التغيرات في ميزان القوى السياسية عززت التحولات في ترتيب الأولويات القومية، التي بدأت في إثر عدوان ١٩٦٧ وتعمقت منذ انتخابات ١٩٧٧* في العام ١٩٧٣ لم يكن الحريديم جزءاً من الائتلاف الحاكم بعد وكانوا يحصلون على ٣٧٪ من مجموع الأصوات بينما حصلوا في الانتخابات الأخيرة (نيسان ٢٠١٩) على ١١٧٪* أحزاب الحريديم لم تكن جزءاً من أي ائتلاف حكومي قبل العام ١٩٧٧، لكنها كانت ضمن الائتلاف الحكومي خلال ٣٩ عاماً من الأعوام الـ ٤٢ التي مرت منذ ذلك العام

عدد الأصوات الذي حصلت عليه الأحزاب العربية يعادل ٣٣٪ فقط من أصحاب حق الاقتراع العرب (في سن ١٨ عاماً وما فوق)، ما يعني أن نحو ثلث المصوتين العرب منحوا أصواتهم إلى أحزاب غير عربية. في المحصلة، بلغت نسبة مجموع الأصوات التي حصلت عليها كتلة اليسار - الوسط، وكتلة «الييمين - المتدينين» والأحزاب التي حصلت على أقل من ١٠٪ من الأصوات ما يعادل ٨٣٪ من مجموع السكان غير الحريديم والعرب أصحاب حق الاقتراع. ومن بين الـ ٨٣٪، حصلت كتلة اليمين - المتدينين على عدد أصوات يزيد بنحو الثلث عن عدد الأصوات التي حصل عليها كتلة اليسار - الوسط.

نظرة إلى المستقبل

تؤكد الدراسة على أن الصورة الديمغرافية في إسرائيل تشهد تغيرات متسارعة وعميقة. فبالرغم من أن الحريديم يشكلون ٧٪ فقط من أبناء ٢٠ عاماً وما فوق في البلاد، إلا أن أولاهم يشكلون ٢٠٪ من مجموعة الأولاد في سن ١٤ حتى ١٤ عاماً. وفي الجو السياسي العام السائد في إسرائيل اليوم، لا يبدو أن أي من الكتلتين الكبريين (الييمين - المتدينين واليسار - الوسط) تجرؤ على مجرد التفكير في تشكيل حكومة بدون أن يكون الحريديم جزءاً منها.

وتحذر من أنه «من بين جميع الشروط النهائية التي يضعها الحريديم في مقابل انضمامهم إلى الائتلاف الحكومي، فإن الشرط الأكثر إشكالية بالنسبة لمستقبل إسرائيل هو مطلبهم بأن لا يتمتع أولادهم - وخصوصاً الأبناء الذكور - بحقهم الأساس في تعلم المواضيع الأساسية التي يمكنها أن تتيح لهم فرصاً تشغيلية عندما يبلغون». وتضيف: ليس ثمة بين الدول المتطورة كلها أية دولة - عدا إسرائيل الأساسية والضرورية (العلوم واللغات)، فمن سيكون التعليم الإلزامي فيها؟ وإذا كان الواقع السياسي الراهن يتيح مثل هذه الإمكانات المقلصة جداً للتغيير، فمن الممكن أن تخيل مدى شح إمكانيات التغيير المستقبلية حين يصبح أولاد اليوم بالغين. وإذا لم يكن هذا وحده كافياً، يمكن النظر إلى التوقعات الديمغرافية التي نشرها المكتب المركزي للإحصاء والتي تتوقع أن يشكل الأولاد الحريديم نصف مجموع الأولاد في إسرائيل، في غضون جيلين اثنين فقط.

وتختتم الدراسة بالقول: «علو على جميع الاسقاطات المترتبة على تركيبة سكانية كهذه على النسيج الاجتماعي في إسرائيل، ثمة لهذه التوقعات الديمغرافية جانب اقتصادي هام جداً أيضاً. فإذا كان الأولاد الحريديم لا يتعلمون اليوم المواضيع الأساسية والضرورية (العلوم واللغات)، فمن سيكون المهندسون الذين سيصنعون الاقتصاد الحديث؟ وهذا من دون أن نذكر حتى السؤال الأساس: من أين ستأتي الموارد الهائلة اللازمة للاهتتام بالفئات السكانية الفقيرة التي تزداد باستمرار؟» إن مستقبل دولة إسرائيل مهون بمدى استعداد الغالبية التي منحت أصواتها للحزبين الكبريين (الليكيود وأزرق أبيض)؛ للبدء بالعمل المشترك، للبدء بالتركيز على الصورة الكبيرة وعلى المستقبل الجماعي.

وخاصة منهم الحريديم، الذين ازدادت نسبتهم من مجموع الأصوات (أصحاب حق الاقتراع) بأكثر من ثلاثة أضعاف، منذ السبعينات». وفوق هذا، مع أن نسبة التصويت بين الحريديم هي الأعلى في البلاد عامة، من بين جميع الفئات المختلفة. إذ بلغت في الانتخابات الأخيرة أكثر من ٨٠٪، إلا أن مجموع عدد الأصوات الذي حصل عليه حزبا الحريديم (الحزبان المركزيان: يهدوت هتوراة وشاس) يعادل ١٠٠٪ من عدد الحريديم في سن ١٨ عاماً وما فوق، مما يعني بوضوح أن كثيرين من غير الحريديم صوتوا لحزبي الحريديم.

والتغيرات التي حصلت في موازين القوى السياسية في إسرائيل منذ انتخابات العام ١٩٧٧ نتجت عن الميل الشديد والمتزايد نحو اليمين، وهو ما تسارع وتعرّز في حزب «المفدال» (حزب المتدينين واليسار الأول) والأحزاب الدائرة في فلكه، كما نتجت عن القوة المتصاعدة بسرعة لحزب الحريديم، فقد أصبحت هذه الأخيرة، فعلياً، القوة المقررة في هوية الحكومات الإسرائيلية ورؤسائها. ابتداءً من العام ١٩٧٧، وهذا الارتباط معها، بالذات، هو الذي يمكن إحدى الكتلتين المركزيتين (الييمين - المتدينين واليسار - الوسط) من السيطرة على مقاليد السلطة والحكم في إسرائيل.

في العام ١٩٧٣، حين لم يكن الحريديم جزءاً من الائتلاف الحاكم بعد، كانوا يحصلون على ٣٧٪ من مجموع الأصوات. وقد ارتفعت هذه النسبة في الانتخابات الأخيرة (نيسان ٢٠١٩) إلى ١١٧٪ من مجموع المقتربين. وأحزاب الحريديم التي لم تكن جزءاً من أي ائتلاف حكومي قبل العام ١٩٧٧ (شاس دخل إلى الكنيست للمرة الأولى في العام ١٩٨٤)، كانت جزءاً من الائتلاف الحكومي خلال ٣٩ عاماً من أصل الأعوام الـ ٤٢ التي مرت منذ العام ١٩٧٧.

أصوات الكتل والفوارق بين تصويت الحريديم والعرب

بالنظر إلى النتيجة النهائية في كل ما يتعلق بالكتلتين السياسيتين الكبريين (الييمين - المتدينين واليسار - الوسط)، يتبين أن أحزاب المتدينين والحريديم، التي بدأت تعترف نفسها بأنها «شريكة طبيعية» لحزب الليكود في الحكم، قد منحت كتلة الأحزاب اليمينية والمتديمنة ما يعادل ٥٤٪ من مقاعدها في الكنيست الـ ١٢، وضمنت بذلك حكومة أخرى في إسرائيل مكونة من تحالف هذه الأحزاب. ولولا سقوط عدد من أحزاب اليمين والمتدينين لعدم نجاحها في تجاوز عتبة «نسبة الحسم»، لكانت كتلة اليمين - المتدينين قد حصلت على عدد أكبر من المقاعد، وعززت سلطتها.

وتشير الدراسة إلى الفوارق في أنماط التصويت بين الكتلتين الأخرين، الحريديم والعرب. فتقول إنه بينما كانت نسبة التصويت العامة في إسرائيل ٦٨٪، بلغت نسبة التصويت بين الحريديم ٨٠٪ من الحريديم أبناء ١٨ عاماً وما فوق بينما بلغت بين المواطنين العرب ٤٩٪ فقط. ولم يكن هذا الفارق، البارز جداً، هو الوحيد. فبينما حصل حزبا الحريديم على ما يعادل ١٠٠٪ من عدد الحريديم في سن ١٨ عاماً وما فوق (ما يعني أن كثيرين من غير الحريديم صوتوا لحزبي الحريديم، كما ذكرنا آنفاً) فإن مجمل

بعيدة المدى إلى نتائج الانتخابات الأخيرة في إسرائيل، على أن «الحكومة الإسرائيلية تدفن رأسها في الرمل، عوضاً عن التحديق في الواقع ورؤيته على حقيقته، بما يعيئ على قلق حقيقي عند النظر نحو المستقبل». أما البرهان اللتان يقصدهما الباحث في العنوان فهما عدوان حزيران ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣، إذ يقول إنه «في مطلع السبعينات، بين الحزبين الكبريين، كان الوضع في إسرائيل أفضل مما هو عليه الآن بكثير؛ فمثلاً، كان معدل الأسرة في المستشفيات للفرد الواحد أكثر مما هو الآن بـ ٨٠٪، وكان معدل أعضاء السلك التعليمي الرفيع في الجامعات للفرد الواحد أكثر مما هو عليه الآن بضعفين ونصف الضعف، وهذا على الرغم من أن معدل الصرف العام المدني في تلك الفترة كان مساوياً لمعدل اليوم.

تتخذ الدراسة من نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في إسرائيل، ثم تحليلها وما تفضي إليه من استنتاجات بشأن التطورات الحاصلة في الخارطة السياسية - الحزبية الإسرائيلية، «عاملاً مساعداً لشرح التحول الكبير والحاد الذي حصل في ترتيب الأولويات القومية الإسرائيلية في كل ما يتصل بالبنى التحتية المفتاحية، مثل: التعليم، المواصلات والصحة»، وتوضيح: التحليل الوارد هنا في الدراسة) يلقي كل التبريرات المقبولة والمعتمدة، إذ يبين أن المصروفات العامة المدنية (أي بدون شمل المصروفات الأمنية) في إسرائيل كانت أكبر من متوسط المصروفات العامة المدنية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خلال السنوات الأربع التي حصلت فيها التغيرات الجوهرية في ترتيب الأولويات القومية في إسرائيل». ويؤكد البروفسور بن دافيد أن العلة الأساس تكمن في تغيير سلم الأولويات القومية: المصروفات الباهظة جداً في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧، المبالغ الكبيرة جداً التي تدفعها الدولة لتحويل جهاز التعليم لدى الحريديم، والذي لا يؤهل قوى بشرية ملائمة لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل، إضافة إلى الارتفاع المتواصل في حجم ميزانيات الرفاه المخصصة للعائلات الحريديمية الفقيرة.

ازدياد متواصل في قوة الحريديم السياسية وفي أثرها

تبين الدراسة، في واحدة من أبرز خلاصاتها، أن حصة كتلة اليمين - المتدينين من مجمل عدد الأصوات قد ارتفعت بصورة حادة في العام ١٩٧٧، لدى انتصاره في الانتخابات العامة للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل، لكنها تشهد انخفاضاً متواصلاً منذ ذلك العام، باستثناء معركة الانتخابات الأخيرتين فقط (٢٠١٥ و ٢٠١٩). وفي المقابل، انخفضت حصة كتلة الوسط - اليسار بصورة حادة جداً في العام ١٩٧٧ وتزال تشهد تراجعاً مستمراً منذ التسعينات وصل إلى ذروته في الانتخابات الأخيرة بحصول هذه الكتلة على نحو الثلث فقط من إجمالي أصوات المقتربين في إسرائيل. وتوضح أن العامل الحاسم في الانتخابات الإسرائيلية وفي المنحى المذكور أعلاه خلال العقود الأخيرة هو توجه المتدينين نحو اليمين،

تؤكد دراسة اقتصادية - اجتماعية جديدة أن تعاضم قوة الأحزاب الحريديمية السياسية في إسرائيل (كما ينعكس في نتائج الانتخابات العامة منذ ١٩٧٧، بما فيها الأخيرة تحديداً) إسقاطات اقتصادية - اجتماعية سلبية عميقة الأثر وبعيدة المدى على المجتمع الإسرائيلي.

وتشدد الدراسة على العلاقة المباشرة بين استمرار حكم اليمين والمتدينين الحريديم (الذي بدأ في العام ١٩٧٧) وبين السيرورات السلبية البارزة التي يعاني منها الاقتصاد والمجتمع الإسرائيليان خلال العقود الأخيرة، وفي مقدمتها تدني مستوى الحياة وتراجعها باستمرار، تدني مستوى التعليم والتراجع المستمر في الجهاز التعليمي - التربوي والأزمة الخانقة في الجهاز الصحي عموماً، وفي المستشفيات الحكومية بوجه خاص، كما تحذر من أنه إذا ما وصلت حكومات اليمين غض الطرف عن الخطر الذي يمثله جهاز التعليم الحريدي، ومناهجه على مستقبل إسرائيل، فستكون هي المسؤولة عن تحويل إسرائيل إلى دولة متخلفة في عداد دول العالم الثالث» (١)؛ موضحة أنه إذا لم يتعلم الطلاب الحريديم المواضيع الأساسية الضرورية (العلوم واللغات، والإنكليزية منها على وجه الخصوص)، فمن سيكون أطباء ومهندسو المستقبل في إسرائيل؟! وتلفت الدراسة إلى أن المعطيات التي أفرزتها الانتخابات الأخيرة، لجهة تأكيد تعاضم قوة أحزاب الحريديم، تجسد بالتأكيد في مجريات المناشورات الجارية حالياً بين حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو وبين حزبي الحريديم الأساسيين (يهדות هتوراة وشاس) لتشكيل ائتلاف حكومي جديد وتمهيدا لانضمامهما إلى الحكومة الإسرائيلية الجديدة. فمن المتوقع أن تؤدي هذه النتائج إلى زيادة عدد المحافظين اليمينية إلى إمداد الرفيعة جدا التي سيحصل عليها الحريديم؛ إلى زيادة الميزانيات الحكومية التي تحصل عليها المدارس والكلية الدينية التابعة لهم؛ إلى التقليل أكثر فأكثر من رغبتهم في الاندماج في سوق العمل؛ إلى كبح وإجهاض المحاولات الرامية إلى إدخال وتعزيز المواضيع الأساسية (العلوم واللغات) في مؤسسات التعليم الحريديمية، والرامية أساساً إلى زيادة إنتاجية العاملين من الحريديم؛ وإلى إجهاض «قانون التجنيد»، الذي كان يمكنه أن يسرع ويعمق اندماج الحريديم في المجتمع الإسرائيلي.

مؤشر مقلق إلى ما هو أت

تستند الدراسة، التي أعدها البروفسور دان بن دافيد، رئيس «معهد شورش للدراسات الاقتصادية والاجتماعية»، (أجريت الدراسة ضمن هذا المعهد) وأستاذ السياسات العامة في جامعة تل أبيب، على النتائج التي تخضت عنها الانتخابات البرلمانية العامة التي جرت في إسرائيل يوم ٩ نيسان الماضي لانتخاب الكنيست الـ ٢١، فيعتبرها (النتائج) «مؤشراً مقلقاً إلى ما هو أت إذا لم يبدأ اليمين واليسار في إسرائيل بالعمل المشترك سوية، من جهة، وشعاعاً من الضوء إذا ما حصل بينهما التعاون، من جهة أخرى». ويؤكد معد الدراسة، التي نُشرت كـ «مذكرة سياسية» تحت عنوان «حربان وديموغرافيا - نظرة

وثيقة علمية أصدرها معهد دراسات بناء على طلب مؤسسة حكومية:

إسرائيل على شفا أزمة كبيرة ومزلزلة ستكون بداية لسيرورة لا راد لها!

«نحو نصف الأولاد في إسرائيل يتلقون تعليماً بمستوى ما هو قائم في دول العالم الثالث... وهم الأولاد من الفئات الاجتماعية التي يزداد تعدادها بالوتيرة الأعلى في إسرائيل». -العرب والحريديم

هذه الوتائر «درجة لا يمكن العودة عنها». وفي السياق، تعود الوثيقة إلى عرض المعطيات التي ترسم وتبرز صورة انعدام المساواة وتفشي الفقر في إسرائيل، وهي معطيات تؤكد حقيقة مقلقة أساسية: معدلات الفقر وانعدام المساواة في إسرائيل هي بين الأعلى في العالم قاطبة! وبالمقارنة مع دول مجموعة الدول الصناعية الكبرى، مثلاً فإن «معامل جيني» (الذي يمثل درجة عدم المساواة في المداخل المتاحة، القابلة للصرف) يضع دولة إسرائيل في المرتبة الثانية، بعد الولايات المتحدة.

أما الأخطر من ذلك، فهي صورة الفقر بين أصحاب المداخل المعتمد، أساساً، على المخصصات المختلفة التي تدفعها الدولة للفئات المحتاجة (رسوم البطالة، ضمان الدخل، مخصصات الأولاد، مخصصات العجزة والشيخوخة وغيرها)، إذ أن معدلات الفقر بين هذه الفئات في إسرائيل أعلى منها في جميع الدول المتطورة الأخرى

وتساوي ضعفي المتوسط العام في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وتلفت الوثيقة إلى أن معالجة انعدام المساواة والفقر «ليست معالجة جذرية، وإنما هي معالجة للأعراض فقط» وبالمقابل، فإن المعالجة المعمقة لتدني الإنتاجية، للفقر وانعدام المساواة، تستوجب التركيز على مشكلات الأساس، وهي: البنى التحتية البشرية العليلية، وخصوصاً في مجال التعليم، والبنى التحتية المادية غير الكافية، وخاصة في مجال المواصلات.

«لما توفرت الشروط والأدوات اللازمة للعيش والتقدم في اقتصاد حديث لعدد أكبر من الناس، تحسن مستواهم الشخصي وانخفض مستوى الفقر وكان المحرك الاقتصادي أكثر كفاءة وقدرة على استغلال ما لديه من موارد، وهو ما سوف ينعكس في تحسين وتعزيز القدرة القومية على استيعاب، وتطبيق وتطوير المعرفة، الأمر الذي سيرفع مستوى الإنتاجية، مما سيرفع مستوى المعيشة ووتائر النمو الاقتصادي الاجتماعي».

تؤكد الدراسة على العلاقة المباشرة بين استمرار حكم اليمين والمتدينين الحريديم (الذي بدأ في العام ١٩٧٧) وبين السيرورات السلبية البارزة التي يعاني منها الاقتصاد والمجتمع الإسرائيليان خلال العقود الأخيرة، وفي مقدمتها تدني مستوى الحياة وتراجعها باستمرار، تدني مستوى التعليم والتراجع المستمر في الجهاز التعليمي - التربوي والأزمة الخانقة في الجهاز الصحي عموماً، وفي المستشفيات الحكومية بوجه خاص، كما تحذر من أنه إذا ما وصلت حكومات اليمين غض الطرف عن الخطر الذي يمثله جهاز التعليم الحريدي، ومناهجه على مستقبل إسرائيل، فستكون هي المسؤولة عن تحويل إسرائيل إلى دولة متخلفة في عداد دول العالم الثالث» (١)؛ موضحة أنه إذا لم يتعلم الطلاب الحريديم المواضيع الأساسية الضرورية (العلوم واللغات، والإنكليزية منها على وجه الخصوص)، فمن سيكون أطباء ومهندسو المستقبل في إسرائيل؟! وتلفت الدراسة إلى أن المعطيات التي أفرزتها الانتخابات الأخيرة، لجهة تأكيد تعاضم قوة أحزاب الحريديم، تجسد بالتأكيد في مجريات المناشورات الجارية حالياً بين حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو وبين حزبي الحريديم الأساسيين (يهדות هتوراة وشاس) لتشكيل ائتلاف حكومي جديد وتمهيدا لانضمامهما إلى الحكومة الإسرائيلية الجديدة. فمن المتوقع أن تؤدي هذه النتائج إلى زيادة عدد المحافظين اليمينية إلى إمداد الرفيعة جدا التي سيحصل عليها الحريديم؛ إلى زيادة الميزانيات الحكومية التي تحصل عليها المدارس والكلية الدينية التابعة لهم؛ إلى التقليل أكثر فأكثر من رغبتهم في الاندماج في سوق العمل؛ إلى كبح وإجهاض المحاولات الرامية إلى إدخال وتعزيز المواضيع الأساسية (العلوم واللغات) في مؤسسات التعليم الحريديمية، والرامية أساساً إلى زيادة إنتاجية العاملين من الحريديم؛ وإلى إجهاض «قانون التجنيد»، الذي كان يمكنه أن يسرع ويعمق اندماج الحريديم في المجتمع الإسرائيلي.

في هذا السياق، تحذر الوثيقة من أن «الأولاد الذين يتلقون تعليماً مماثلاً لما هو قائم في دول العالم الثالث سيكونون قادريين في المستقبل على صيانة وإدارة اقتصاد عالم ثالث فقط، لكن اقتصاد عالم ثالث لن يكون قادراً على دعم جيش عالم أول كالذي تحتاج إليه إسرائيل لضمان وجودها وبقائها في المنطقة الأكثر خطراً على وجه البسيطة!»

في مجال التعليم، تذكر الوثيقة بأنه على الرغم من أن معدل سنوات التعليم للفرد في إسرائيل هو أعلى من دول أخرى، نسبياً، إلا أن مستوى التعليم في إسرائيل «متدن جداً» وهذا هو «العامل المركزي المؤثر على الأجور والمداخيل، على المستوى الفردي، كما على الناتج الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي، على المستوى القومي». وتشير الوثيقة، أيضاً، إلى أن جودة السنة التعليمية في إسرائيل أدنى من جودة السنة التعليمية في أي من الدول المتطورة الأخرى، باستثناء سلوفاكيا، وأن تحصيلات الطلاب الإسرائيليين العلمية في مواضيع التعليم الأساسية، بما فيها العلوم والرياضيات والقراءة، كما تظهر في الاختبارات الدولية، هي من بين الأدنى على الإطلاق في مجموعة الدول المتطورة. ولهذا ثمة «حاجة ماسة إلى عملية إصلاح بنوية يزيد ويعمق الفوارق بينهما خلال العقود القادمة، فستكون إحدى النتائج الحتمية ازدياد وتأثر هجرة الأشخاص ذوي المهارات والكفاءات الرفيعة من الدولة وبحيث تبلغ

«تقف إسرائيل أمام مفترق قرارات من شأنها أن تقرر في مجرد وجودها بعد بضعة عقود من الزمن... ثمة أزمة كبيرة ومزلزلة متوقفة». - هذه «البؤة» هي خلاصة وثيقة علمية رصينة أعدها معهد «شورش» للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، بناء على طلب خاص من «المجلس الاقتصادي القومي»، وهو مؤسسة حكومية تعمل تحت إشراف مباشر من ديوان رئيس الحكومة. في الوثيقة، التي نشر مضمونها نهاية الأسبوع الأخير والتي أعدها البروفسور دان بن دافيد، رئيس «معهد شورش» والبروفسور إيال كمحي، الباحث في المعهد، تحذير صارخ من أن «إسرائيل لم تتجاوز بعد، حتى الآن، نقطة اللاعودة، لكن العنوان بين على الحائط... أزمة كبيرة ومزلزلة متوقفة، أمنية و / أو اقتصادية، ستكون بمثابة بداية لسيرورة لن تكون منها رجعة عنها ولن يكون راد لها! والمعنى المقصود هو تعمق الفجوة بين ما يستطيع المواطن الإسرائيلي العامل تحقيقه والحصول عليه وبين ما كان بإمكانه تحقيقه لو كان يعيش في إحدى دول مجموعة الـ G٧ (مجموعة الدول الصناعية الكبرى). وتضيف الوثيقة أن المعالجة العميقة والناجعة لمسألة الإنتاجية المتدنية، الفقر وانعدام المساواة ينبغي أن تتمحور، بالضرورة، في قضيتين مركزيتين هما مشكلتنا الأساس: البنى التحتية في مجالي التعليم والمواصلات.

المستقبل الاقتصادي والقدرات الدفاعية - تعرض الوثيقة، بصورة تفصيلية، للمشكلات الاقتصادية التي جرى إهمالها وعدم حلها على مر السنوات الماضية، كما تطرح التحدي التي ستواجه دولة إسرائيل خلال العقود القريبة القادمة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، والتي تشكل «قضايا وجودية حقيقية ستستمر مستقبل دولة إسرائيل الاقتصادي، الذي تعتمد عليه قدراتها في مجال الدفاع عن نفسها!»

وتصف الوثيقة مسار التراجع المتواصل في مستويات الإنتاجية العامة في إسرائيل بالمقارنة مع مستوياتها في الولايات المتحدة منذ سبعينات القرن الماضي حتى اليوم وتؤكد أن «رفع مستوى الحياة ستوجب، بالضرورة، رفع مستوى الإنتاجية العامة، بما يعكس تحسين أداء العاملين وجودتهم وتطوير رأس المال إضافة إلى تحسين وتطوير طرق الإنتاج... هذا هو العامل المركزي في تحديد مستوى الحياة في الدولة وتحديد وتيرة نموها.

صحيح أن الإنتاجية العامة في إسرائيل قد ازدادت، منذ الخمسينات وحتى السبعينات، وبتأثير فاقت وتيرة الازدياد في الإنتاجية العامة الأميركية وأن إسرائيل قد نجحت في تقليص الفارق بينها وبين الولايات المتحدة، حتى الحد الأدنى تماماً، غير أن الأولويات القومية في إسرائيل قد شهدت تغييرات جوهرية ابتداءً من أواخر السبعينات، مما نقلها من مسار سدد الفجوات مع الولايات المتحدة إلى مسار التراجع المستمر، كما تشير الوثيقة مضيئة أن إنتاجية العمل في إسرائيل قد شهدت، هي الأخرى أيضاً، تراجعاً واضحاً ومتواصلاً بالمقارنة مع الأداء الاقتصادي في الدول الرائدة ضمن مجموعة الدول الصناعية الكبرى، ابتداءً من أواسط السبعينات وحتى اليوم، مما أسفر في النتيجة الحالية عن تعمق الفجوة بين الجانبين بما يزيد عن ثلاثة أضعاف. معنى هذا، كما يقراه الباحثان معدا الوثيقة، أنه كلما مرت السنوات تعمقت وازدادت الفجوة أكثر فأكثر بين ما يمكن للعامل في إسرائيل تحقيقه والحصول عليه وبين ما كان بإمكانه تحقيقه والحصول عليه لو أنه كان يعيش في واحدة من تلك الدول التي تزداد مسافات ما بينها وبين إسرائيل باستمرار، ذلك أن «إنتاجية العمل تأثيراً كبيراً على أجور العمل في الدولة، إذ لا يمكن دفع أجرة عمل مرتفعة لقاء ساعة العمل الواحدة إذا كانت إنتاجية العمل في ساعة العمل متدنية!»

خطر هجرة ذوي المهارات والكفاءات الرفيعة - تحذر وثيقة «معهد شورش» من أنه إذا ما استمر تراجع الإنتاجية العامة في إسرائيل، مقارنة باقتصاديات الدول المتطورة، بما يزيد ويعمق الفوارق بينهما خلال العقود القادمة، فستكون إحدى النتائج الحتمية ازدياد وتأثر هجرة الأشخاص ذوي المهارات والكفاءات الرفيعة من الدولة وبحيث تبلغ

«المشهد» الاقتصادي

موجز اقتصادي

توقع «هزة» في الأسواق الإسرائيلية مع وصول «أمازون»!

يتوقع خبراء اقتصاديون أن يؤدي دخول شركة «أمازون»، كبرى الشركات العالمية للشراء عبر شبكة الانترنت، إلى السوق الإسرائيلية المباشرة وفتح فرع لها في البلاد، إلى حدوث «هزة» في السوق الإسرائيلية. ويتوقع أحد الأبحاث أن يؤدي الأمر إلى تقليص مساحات المجمعات التجارية، وأن تجد مجمعات قائمة مساحات فارغة لا تجد من يستأجرها. في حين يقول بحث آخر إن دخول «أمازون» إلى السوق الإسرائيلية سيبقي مليارات الدولارات في البلاد، بعد أن كانت تذهب للخارج، حينما يتم الشراء عبر هذه الشبكة في الخارج. وتقول التقارير الصحافية الاقتصادية إن «أمازون» بعثت برسائل إلى شركات كبيرة وتجار كبار، تسألهم إذا كانوا مهنيين أن تكون مبيعاتهم عبر الانترنت من خلال فرع للشركة في إسرائيل، وهو أمر وقع وكأنه مفاجأة في السوق الإسرائيلية.

وتعد إسرائيل من أقل الدول المتطورة من حيث المبيعات عبر شبكة الانترنت، إذ تصل نسبة المبيعات إلى حوالي ٣٦٫٢٪، مقابل معدل ٨٫٤٪ في العالم. لكن نسبة الشراء في إسرائيل من الخارج من الأعلى عالميا وتصل إلى حوالي ٦٥٪ من إجمالي المشتريات عبر الانترنت.

ويقول بحث لمعهد تشومنسكي بن شاحر إن الكثير من المجمعات التجارية ستكون مضطرة في السنوات القليلة المقبلة إلى إجراء تغيير في طابع عملها. فعلى سبيل المثال، حتى العام ٢٠٢١ من المتوقع فتح ٨٥ مجمعا تجاريا جديدا في إسرائيل، بمساحة بناء إجمالية تصل إلى ٨٠٠ ألف متر مربع، وهذا يعني زيادة بنسبة ٢٠٪ عما هو قائم حتى اليوم من مجمعات تجارية.

وحسب بن شاحر، فإنه منذ الآن بات يلاحظ وجود مساحات تجارية في مجمعات تجارية فارغة لا تجد من يستأجرها. فقد ارتفعت نسبة المساحات الفارغة في المجمعات من ٣٪ في العام ٢٠١١ إلى ٥٪ في هذه الأيام. ومن المتوقع أن ترتفع النسبة بكثير في حال دخلت شركة «أمازون» فعلا إلى السوق الإسرائيلية.

ومثلًا، حسب البحث إياه، إذا ما حازت شركة «أمازون» على ٥٪ من المشتريات في السوق الإسرائيلية فإن هذا يعني ٢٥٥ مليار شيكل سنويا (٦٩٥ مليون دولار)، وتنتج لذلك سيتم إغلاق مساحات في المجمعات التجارية تصل إلى ١٧٥ ألف متر مربع، وهذا لا يشمل مساحات مرافق المواد الغذائية من مطاعم ومقاه وما شابه. ويتوقع البحث أن المجمعات التجارية القوية في البلاد ستصمد أمام التحدي الجديد في السوق الإسرائيلية، بينما المجمعات الصغيرة غير القادرة على إجراء تغييرات وتطوير مبانيها وتكييفها للواقع الجديد ستشهد أزمات، ما قد يؤدي الى إغلاق بعضها.

ويقول بحث لمعهد «بي دي أو» إن من شأن دخول شركة «أمازون» إلى السوق الإسرائيلية أن يزيد من حجم المبيعات على الانترنت، كذلك فإنها قد تجري تغييرات في نمط الشراء، بمعنى أن البضائع التي سيتم بيعها في الشركة ستكون بمعظمها من متاجر إسرائيلية. فحتى الآن، فإن ٩٠٪ من المبيعات القائمة عبر الانترنت من شركات بيع في الشبكة مصدرها بضائع من الخارج، وهذه نسبة ستترجع بشكل ملحوظ جدا، بعد أن تقوم «أمازون» بفتح فرع لها في إسرائيل. ويضاف إلى هذا أن فتح فرع لشركة «أمازون» في إسرائيل سيعني تشغيل أعداد كبيرة من العاملين، بمعنى أن إغلاق متاجر لا يعني بالضرورة أنه سيعكس سلبا على حجم التشغيل والبطالة.

«اللحم الطازج» مذبوح قبل ٨٥ يوما!

تبين من تحقيق ميداني أجراه موقع صحيفة «يديעות أchronوت»، على الانترنت «واينت»، أن اللحوم التي بيعت في شبكات التسوق في الأيام الأخيرة، بمناسبة ذكرى قيام إسرائيل، على أساس أنها لحوم طازجة، مستوردة، كانت قد ذبحت في دولها قبل ما بين ٨٠ إلى ٨٥ يوما، من دون أن ينتبه المستهلكون، ووسط مفاجأة أشهر الطهاة وخبراء اللحوم. وحسب الصحيفة، فإن هذا يحصل لأول مرة في هذا العام، بعد أن بادرت وزارة الزراعة إلى تعديل أنظمة قائمة، تسمح باعتبار اللحوم طازجة حتى بعد أكثر من ٨٠ يوما، بدلا من ٤٥ يوما كما كان قائما حتى وقت قصير، شرط أن يتم تغليف اللحوم بضغط هوائي (فاكوم)، وبدرجة حرارة ١ تحت الصفر وحتى درجة ١ فوق الصفر.

إلا أنه بحسب التحقيق، ليس لوزارة الزراعة الإسرائيلية سيطرة كاملة على مراقبة اللحوم من مصدرها الأول، وحتى وصولها ليد المستهلك، باستثناء الرقابة على درجات الحرارة في السفينة الناقلة للحوم. وتدعي الوزارة أنه في الدول الأوروبية يسمحون ببيع اللحوم على أنها طازجة، حتى بعد ١٢٠ يوما من ذبحها.

وقال معدو التقرير إنهم حينما وجهوا الأسئلة إلى أشهر الطهاة الإسرائيليين عبروا عن استغرابهم كيف أن لحوما ذبحت في شهر شباط الماضي تباع في أيار على أنها طازجة. ويشار إلى أن اللحوم المستوردة إلى إسرائيل تخضع لشروط حلال يهودي مشددة جدا، تبدأ في مزارع الحيوانات، وطريقة تربيتها، مرورا بذبحها، وأخذ القطع المسموح فقط بأكلها، إذ أنه ليس كل قطع اللحوم في الحيوان مسموح أكلها، مثل الأبقار والخرفان.

وهذه الشروط تكلف أموالا طائلة، وترفع أسعار اللحوم المستوردة بنسبة ٢٠٪ مقارنة مع أسعارها في الأسواق العالمية، وحينما يتم رفع أسعار اللحوم المستوردة، فإن أسعار اللحوم المحلية ترتفع مباشرة بالتوازي، وهذا ملف حارق، ويظهر من حين إلى آخر على جدول الأعمال العام، وطرح مرارا على كل الحكومات الإسرائيلية، لفرض وقف ظاهرة احتكار إصدار شهادات الحلال من طرف المؤسسة الدينية الإسرائيلية الرسمية دون سواها.

قالت تقارير صحافية اقتصادية في الأيام الأخيرة إن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو سيفرض على شركائه في الحكومة المقبلة التعهد بالموافقة على إقرار موازنة مزدوجة للعامين المقبلين ٢٠٢٠ و٢٠٢١، بزعم أن هذا يقود إلى استقرار اقتصادي، لكن في خلفية هذا النمط من الموازنات العامة، الذي يندر وجوده في العالم، أن نتنياهو يريد استبعاد أزمات حزبية في ائتلافه المقبل.

وحسب صحيفة «الكاليسنت» فإن نتنياهو سيسارع مع بدء عمل حكومته، إلى سن قانون أساس يسمح بإقرار ميزانيات مزدوجة، لأن المحكمة العليا الإسرائيلية كانت قد قررت قبل عامين، أنه لا يجوز إقرار موازنة عامة مزدوجة بناء على قانون طارئ، وأن الأمر يتطلب مستقبلا سن قانون أساس في الكنيست يسمح له بتمرير موازنة كهذه.

إلا أن نتنياهو يواجه على مدى السنوات التسع الماضية انتقادات على شكل تعامله مع موعد إقرار الميزانية العامة. فقد وضع في العام ٢٠٠٩ نهج الميزانية المزدوجة لعامين، وكان الأمر وكأنه لمرة واحدة، إلا أنه تحول إلى نهج ونظام دائم، باستثناء العام الذي من المفترض أن تجري فيه الانتخابات البرلمانية وفق الموعد القانوني، كما هو الحال في العام الجاري ٢٠١٩، وهذا ما جعل الحكومة الحالية تعد وتقر ميزانية للعام ٢٠١٩ وحده.

وقد بدأ هذا النهج في العام ٢٠٠٩، الذي جرت الانتخابات فيه في شهر آذار، دون أن تكون حكومة إيهود أولمرت قد نجحت في تمرير ميزانية لذلك العام حتى نهاية العام ٢٠٠٨، وعمليا حتى تمت إقامة الحكومة، في شهر أيار من ذلك العام، لم يتبق وقت كاف لإقرار ميزانية لعام واحد بعد أن اجتاز نصفه، ومن ثم التحضير لميزانية لعام آخر، وكل هذا في غضون سبعة أشهر. ولذا بادرت حكومة نتنياهو إلى تغيير القانون كي يجيز لها إقرار الميزانية لعامي

٢٠١٩ و٢٠١٠

ولاحقا بادر نتنياهو لإقرار ميزانية العامين التاليين، وهذا ما جرى لاحقا، وسط انتقادات كثيرة من خبراء الاقتصاد لهذا النهج، لأن الميزانية في هذه الحالة تكون مبنية على فرضية وتوقعات اقتصادية، لا تستند إلى أرضية قوية، ولا تأخذ بعين الاعتبار تقلبات اقتصادية خارجية ومحلية، وهذا ما جعل الكثير من تقديرات وزارة المالية للنشاط الاقتصادي أن تقلب باستمرار، من حيث انعكاسها على الموازنة العامة، مثل تقديرات العجز المالي، وتقديرات مدخولات خزينة الضرائب وغيرها.

إلا أن حسابات نتنياهو لم تكن في أي وقت الاعتبارات الاقتصادية، حسب ما يزعم طيلة الوقت، إذ يقول إن إقرار الميزانية المزدوجة يثبت حالة استقرار

اقتصادي أمام العالم. غير أن نتنياهو يسعى طيلة الوقت إلى إبعاد حكوماته عن الأزمات الداخلية، لأنه معروف على مر عشرات السنين أنه في موسم إعداد وإقرار الميزانية العامة، فإن كل أحزاب الائتلاف تبدأ بممارسة الضغوط لتحصيل إنجازات خاصة بها، وعدد من الحكومات الإسرائيلية قد خلت في موسم إقرار الميزانيات، وهذا ما لا يريده نتنياهو.

يضاف إلى هذا، أن نتنياهو يحتاج في الفترة المقبلة إلى حكومة بعيدة أكثر ما يمكن عن كل ما يمكنه أن يخلق أزمات داخلية، فهو يستعد لصدور قرار نهائي بشأن تقديم لوائح اتهام ضده في قضايا فساد، حتى نهاية العام الجاري، أو مطلع العام المقبل، وهذا ما يجعل نتنياهو يطلب بإقرار الموازنة المزدوجة نهائيا حتى نهاية شهر تشرين الثاني المقبل.

وحسب مصادر في حزب الليكود فإن المهمة الشائكة التي ستواجه عملية تشكيل الحكومة المقبلة، هي المطالبات المالية للكتل البرلمانية المرشحة للدخول إلى الحكومة، إذ بلغ حجم المطالبات، حتى الآن، ما يزيد عن ١٥ مليار شيكل، أي ما يزيد عن ٤ مليارات دولار، في الوقت الذي سيكون على الحكومة إجراء تقليص شبه عام في ميزانية العام الجاري لسد العجز المتنامي في الموازنة العامة. ويطلب نتنياهو منذ الآن، تحييد وزارة الدفاع من تقليص الموازنة، وضمان زيادة هذه الميزانية في العامين المقبلين ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

وكل هذا يجري في الوقت الذي فيه هوية وزير المالية في الحكومة ليست مضمونة، فعلى الرغم من أن كل التقارير الصحافية، وحتى التلميحات الحزبية، تنشر إلى أن وزير المالية الحالية موشيه كلحون هو المرشح الأقوى لتولي الحقيبة ثانية، إلا أن تقارير أخرى تحدثت عن أن نتنياهو قد يعرض على كلحون حقيبة الخارجية بدلا من المالية.

تقليص ١٠ مليارات شيكل

وتقول التقارير الاقتصادية الإسرائيلية إن وزارة المالية تطلب بأن تعمل الحكومة المقبلة على توفير ١٠ مليارات شيكل (٢٫٧٦ مليار دولار) في ميزانية العام الجاري بهدف سد العجز القائم والمتنامق في الموازنة العامة، بغض النظر عن هوية وزير المالية المقبل. ومن بين الحلول التي تطرحها الوزارة، رفع ضريبة القيمة المضافة على المشتريات بنسبة ١٪، أي إعادتها إلى نسبة ٨٪، وهذه زيادة من شأنها ضمان ٥ مليارات شيكل للموازنة العامة، إضافة إلى فرض ضريبة على أرباح شبكتي غوغل وفيسبوك في إسرائيل، بما قيمته مليار شيكل.

وكانت وزارة المالية قد أعلنت، الشهر الماضي، أن العجز في الموازنة العامة

المنتزه الاسرائيلي

إعداد: براهيم جرابسي

نتنياهو سيطلب مُجدِّداً ميزانيةً مزدوجة للعامين المقبلين!

نتنياهو يريد الإسراع في إقرار ميزانيتي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ تجنباً لممارسة ضغوط عليه من الائتلاف، خاصة في فترة اتخاذ قرار نهائي بشأن قضايا الفساد التي تلاحقه *وزارة المالية تطلب بتقليص ١٠ مليارات لسد العجز القائم وزيادة ضرائب وفرض ضريبة على شبكتي غوغل وفيسبوك

بلغ في نهاية آذار نسبة ٣٫٤٪ من حجم الناتج العام، في الأشهر الـ١٢ الأخيرة، وعلى الرغم من أن هذا هو تحسن طفيف جدا عما كان في نهاية شهر شباط، ٣٫٥٪، إلا أن توقعات خبراء، بمن فيهم خبراء في وزارة المالية، أن العجز سيواصل ارتفاعه، وقد يرسو في نهاية السنة الحالية عند مستوى ٣٫٦٪، في حين أن نسبة العجز المحددة لهذا العام هي ٢٫٩٪.

ويحذر الخبراء والحلّولون من أن الحكومة الجديدة المقبلة، سيحمل فيها الشركاء مطالب تكلف الخزينة العامة، ما سيجعل العجز يتفاقم أكثر. ورغم هذا، هناك من يتوقع أن الحكومة الجديدة ستستغل كونها تشكل للتو، وأن الانتخابات التالية ستكون بعيدة، لتنتجراً على القيام بتقليصات كبيرة في الموازنة العامة للجم العجز. وليس من المستبعد أن يكون الثمن رفع ضرائب وخفض مخصصات اجتماعية.

ويقول مسؤولون في وزارة المالية إنه من غير الممكن انتظار التقليص في الميزانية وضمان زيادة المداخيل لميزانية العام المقبل ٢٠٢٠، لأنه حينها سيكون العبء أكبر. ويستند المسؤولون في ثققتهم بأن الحكومة الجديدة ستعمل على هذه التقليصات، إلى موقف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الذي يدعو للتعامل بحذر شديد مع المطالب المالية للشركاء في الحكومة المقبلة، ويؤكد أنه يريد لهما لمصاريف الموازنة.

وحسب مصادر المالية، فإنه في حال ثبت استمرار وزير المالية موشيه كلحون الحالي في منصبه، فإنه سيتراجع عن اعتراضه على زيادة الضرائب، وبشكل خاص زيادة القيمة المضافة بنسبة ١٪، إذ يرى المسؤولون أن الجماهير لن تندفع إلى الشوارع بسبب هذه الضريبة.

كذلك تستعد وزارة المالية لاتخاذ قرار حاسم بشأن فرض ضريبة على أرباح شبكتي غوغل وفيسبوك في إسرائيل، التي حتى الآن لا تدفع ضرائب على أرباحها. وهاتان الشركتان هما مثل شركات أخرى في شبكات الانترنت تستغل تنقلاتها بين العالم لتشويش تقاريرها المالية. لكن في السنوات الأخيرة بدأ يتزايد عدد الدول التي تفرض ضرائب على هذه الشركات، بزعم قلة هذه الدول. فمثلا شركة فيسبوك تدفع ضرائب على أرباحها في إيرلندا، وغوغل تدفع ضرائب للولايات المتحدة، أما في إسرائيل فإن الضرائب التي تدفعها هاتان الشركتان هي ضرائب الموظفين لديهما، وضريبة القيمة المضافة، لكن ليس على أرباح الشركتين.

وكما ذكر، فإن اجبالي ضريبة الأرباح المتوقعة من هاتين الشركتين في إسرائيل تصل إلى مليار دولار سنويا، بمعنى حوالي ٢٧٦ مليون دولار، وفق سعر صرف الدولار القائم في هذه الأيام (٣٫٦ شيكل للدولار).

الأغلبية في الانتخابات قرّرت: الوضع الاقتصادي في إسرائيل جيد!

***غالبية الجمهور انتخبت نتنياهو وائتلافه اليميني السابق لأنها اعتقدت أنها قاما بعمل جيد**

في السنوات الأربع الأخيرة، وهي تزيد أن يستمر في ذات الطريق *القائمّتان الأكبران طرحتا برامج اقتصادية متشابهة*

سنوات، وكانت النتائج مفاجئة بدرجة لا أقل. ٥٦٪ من مصوتي حزب الليكود اعتقدوا أن الوضع الاقتصادي سيكون أفضل بكثير، بينما هذه النظرة كانت بنسبة ٨٪ لدى مصوتي حركة ميرتس. وبين هذين القطبين تأتي نتائج باقي الأحزاب: ٥٠٪ من مصوتي التحالف السابق «البيت اليهودي»، و٢٥٪ بين مصوتي التحالف السابق «المعسكر الصهيوني». فهل هذا غريب؟ الاقتصاد هو ذاته لليمين واليساريين، لكن قلة فقط تبلور توقعاتها الاقتصادية استنادا للواقع الكمي والمهني، وفي المقابل فإن كثيرين يبنون توقعاتهم استنادا لمشاعرهم وأحاسيسهم. بكلمات أخرى، فإن اليمينيين مصوتي الليكود مسرورون من أن حزبهم هو الذي يقود السلطة، ولهذا فإنهم يتبنون المسار الاقتصادي الجيد، وحتى أنه سيكون أفضل بكثير. وفي المقابل، فإن مصوتي اليسار، وعلى الرغم من أن كثيرين منهم يتقاضون رواتب جيدة، ويتمتعون بمستوى معيشي أفضل من مصوتي اليمين، إلا أنهم خائبو الأمل لكون مثليهم ليسوا في السلطة، ولهذا فهم يتبنون فكرة أن الوضع الاقتصادي سيء، وسيكون أسوأ بكثير. نعم، حتى الشعور بالسعادة والرضى من الوضع الاقتصادي هو شأن سياسي.

وهناك أمر آخر، لن يرضى عنه كثيرون من جمهور الوسط واليسار، فالمعطيات تثبت أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو صدق حينما قرر أن الوضع الاقتصادي ممتاز، لأنه هكذا يشعر اليمينيون، الذين هم غالبية في الدولة، وهو أيضا يصدق حينما يصف اليساريين بأنهم «متكدرو الوجوه». فالاستطلاعات أثبتت حقا أنهم كذلك، دون علاقة بالوضع الاقتصادي بشكل موضوعي. فهم «متكدرو الوجوه» لسبب واحد، لأن نتنياهو، وليسوا هم، موجود في السلطة.

إن كل هذه الاستطلاعات تثبت أمرين اثنين. الأول، هو أنه بالنسبة لغالبية الجمهور، فإن الاقتصاد هو شأن سياسي، ومشاعر، حتى عندما يتم عرضه بالأرقام والجداول والبيانات. وغالبية الجمهور تعتقد أن الوضع الاقتصادي جيد، إن كان هذا صحيحاً أم لا. والأمر الثاني، بالتأكيد أن الانتخابات الأخيرة، وعلى الرغم من كل هذا، كانت انتخابات حول الشأن الاقتصادي، وغالبية الجمهور انتخبت نتنياهو وائتلافه اليميني السابق، لأنها اعتقدت أنها قاما بعمل جيد في السنوات الأربع الأخيرة، وهي تزيد أن يستمر في ذات الطريق.

(عن صحيفة «ذي ماركر» بتصرف)

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

لمُعَايِنَةُ الجُمهور

الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية

تأليف وإعداد: رونة سيلع ترجمة: علاء حليحل

«مركز مولد لتجديد الديمقراطية في إسرائيل»:

لا يمكن الانتصار في الانتخابات عبر حملة لامعة في شبكات التواصل الاجتماعي بل بواسطة بناء بديل سياسي حقيقي ومثابر لحكم اليمين



«من السهل واليسير أن نقول لأنفسنا، في الأيام التالية للانتخابات، أن الجمهور لا يؤيد مواقف معسكر الوسط- اليسار، وأن المعسكر الليبرالي والديمقراطي في إسرائيل هو مجرد أقلية هامشية وضئيلة في المجتمع الإسرائيلي، وأن هذا هو الموجود ولا شيء غيره. هكذا قال لنا، وهكذا سيواصل القول، محللون وغير قليل من السياسيين في اليمين وأيضاً في اليسار، ومنهم من لا يرغبون في الاعتراف بأن هذه الهزيمة هي نتيجة لأدائهم. أما الواقع فهو مختلف إلى حد بعيد» هذه هي النتيجة الأبرز التي توصلت إليها ورقة «تقدير موقف» جديدة أعدها «مركز مولد لتجديد الديمقراطية في إسرائيل» ونشرها في أيار الحالي تحت عنوان «خمسة أمور يجدر معرفتها عن الانتخابات، الإسرائيلية العامة التي جرت يوم ٩ نيسان الماضي.

هنا ترجمتها الكاملة:

قصة معسكر الوسط- يسار بسيطة، ليست المشكلة غياب دعم أفكاره لدى الجمهور بل ترجمة هذا الدعم إلى مبادئ ومواقف متماثلة مع معسكر اليسار لتمثله في الجهاز السياسي. الحقيقة أنه يوجد في الشارع الإسرائيلي تأييد ضخم لرؤى ومواقف معسكر الوسط- (اللسطينية)، تأييد تشغيل مواصلات عامة يوم السبت، تأييد المساواة في الحقوق لمجتمع المثليين، تأييد تطبيق رؤى اشتراكية ديمقراطية، وضع قيم المساواة والديمقراطية في قلب دولة إسرائيل بكونها ديمقراطية وليبرالية، مثلما كانت ماثلة أمام انظار هيرتسل وبين غوريون.

هناك عدة أسباب لعدم نجاح المعسكر في ممارسة قوته السياسية، مثل النزعة إلى تمويه العنصر الأيديولوجي في السنوات الأخيرة، التحريض المتواصل للمؤمن، تدوير هذا الخطاب من قبل سياسيين في اليسار، قلة المشاريع العاملة في بناء أزمية المعسكر والتحمور في مشاريع قصيرة المدى وموزعة على مسائل كثيرة ومختلفة، وفي مجازات تشريع هامشية. وفي التحصيل الأخير، إن المعسكر الليبرالي في إسرائيل لا يحظى بالتمثيل اللائق به في الساحة السياسية منذ سنوات طويلة جداً. قبل العرولة إلى حلقات نقاش واجتماعات لغرض إجراء «حساب نفس» في اليسار مثلما حدث بعد كل معركة انتخابات في السنوات الأخيرة، وقبل أن تبدأ السرديات والخدع بالتسرب إلى رؤوسنا، تعالوا نحاول النظر بشكل منظم وواع إلى نتائج الانتخابات.

فيما يلي خمسة استنتاجات أساسية يجدر تبنيها بشأن الانتخابات:

مشروع «الاستيطان في القلوب» فشل

حملة «الاستيطان في القلوب» التي يملكها ويديرها قطاع اليمين الاستيطاني منذ سنوات لا تنجح في تجاوز حدود هذا القطاع. يدير اليمين الاستيطاني حملة جماهيرية تفرض الأجندة اليومية العاملة انطلاقاً من فرضية وجود شريحة انتخابية كبيرة تدعم إضعاف المحكمة العليا وصناعة التدين، ولكن حتى لو احتسبنا جميع الأصوات التي ذهبت للأحزاب اليمينية مثل «اليمين الجديد» و«لوهوت»، إلى جانب حزب تحالف أحزاب اليمين، فهي تقل عن ١٠٪ من القوة الانتخابية. الصهيونية الدينية التي تنظر إلى نفسها بوصفها القطاع الذي يفترض أن يقود الحركة القيمية للجمهور الإسرائيلي، تلقت بالمجمل أربعة نواب في هذه الانتخابات ويمثلها أشخاص مثل بينتسي غوفشتاين، إيتار بن غير ويتسلايل سموريتش.

إن أصداء القنادة ٢٠ وموقع «ميدا» قد غررت بالكثيرين، ومنهم من جرى إعلاء مستوى بروزهم مثل أبيت شاكيد وفتالي بينيت، من الذين ظنوا بوجود جمهور واسع ملتزم بأيديولوجية إضعاف المحكمة، ضم المناطق والمواطنين الفلسطينيين وخصخصة الخدمات الاجتماعية. لكن فعلياً هذه أقلية صغيرة تكاد تكون غير موجودة خارج قطاع الصهيونية الدينية. الصحيح هو أن ممثلها في الإعلام أقيواء جياغ وبارزون ولذلك نسعهم يومياً بصوت عال وعلى مدار النهار. ولكن هؤلاء هم الهوامش المتطرفة في المجتمع الإسرائيلي وليسوا «الشعب» في أي حال من الأحوال مثلما يروون لنا.

ماذا إن؟ اليمين واليمين الليكود يحسن التصحن

المعارضة الإسرائيلية: العجز عن خلق بديل.

في الحكم، لكن الانتخابات الأخيرة أظهرت لنا أنه في ما يتعدى التعطش السلطوي، ليس بحوزة الليكود ما يعرضه سوى تقديس بنيامين نتنياهو، وكراهية كل ما يلجأ إلى اليسار ومؤسسات الدولة ومواصلات الوضع الراهن الذي يشمل صواريخ على غزة ووسط البلاد من خلال دفع أموال خاوة ل«حماس». هذا عبارة عن إفلاس فكري مطبق وليس من المفاجئ أنهم في اليمين لا يكلفون أنفسهم منذ سنوات عناء نشر برنامج سياسي انتخابي.

الانتخابات لا تحسم حملة انتخابية فقط

هناك طريقة واحدة فقط للنصر في السياسة ومن يدركها هو بنيامين نتنياهو. لغرض النجاة من الأزمة التي تعصف به، يجب على معسكر اليسار - وسط أن يزيد من وضوح وحدة مواقفه، وأن يمثل في الحلبة السياسية ويحمل بجهد واجتهاد على امتداد السنة كلها. السياسة هي أمر يصنع خلال كل الدورة الانتخابية. لا يمكن الانتصار في الانتخابات بواسطة حملة لامعة في تويتر أو فيلم فيديو قصير واحد واسع الانتشار. يجب بناء هوية سياسية بشكل جريء، ثاقب وحاد وعلى مدى زمني متواصل. هذا يعني، من بين أشياء أخرى، التمسك بالرؤى والأفكار التي تحملها وليس الترميز والتأناة في اللحظات الصعبة وليس أيضاً حين تواجه محاورين يمينيين في ستوديوهات التلفزة أو خلال إجراء تصويت صعب في الكنيست. لا يمكن الذهاب في طرق ملتوية والغمز نحو اليمين خلال كل السنة، وعدم عرض بديل فكري واضح ثم التامل بأن تنفذك حملة انتخابية براقعة لشهر أو شهرين، بكل بساطة هذا لا يمكن أن ينجح.

معنى ذلك، عدم ترديد صدق سرديّة اليمين، وكان اليساريين ليسوا يهوداً بما فيه الكفاية؛ معنى ذلك أن لا ندعم ولا بواسطة الدعم الصامت خطاب نزع الشرعية غير المعقول عن العرب في المجتمع الإسرائيلي، وكذلك داخل وينظر إليهم من قبل السلطات والعديد من الإسرائيليين الكنيست أيضاً. هذا يعني أن لا تنبئنا الفكرة المضللة التي انبثقت بعد قتل إسحاق رابين بأن هناك «متطرفين الجانبيين» أو أن هناك تماثلاً بين فتية التلال ونشطاء الإرهاب اليهودي وبين نشطاء يسار يكتبون مقالات مزعجة في جريدة «هآرتس».

معنى ذلك أنه يجب عدم التنازل عن الحل الوحيد الذي يضمن لنا الأمن، وهو حل الدولتين. معنى ذلك أننا لا نتأثر، ولا نذهب في طرق ملتوية ولا نشترى خدع اليمين ولا نطلب من جمهورنا أن «يتيقظ» أو أن يفكر في حلول

فاسدين، فإن هذا لا يكفي. الجمهور اليميني يفضل الأمل على التقليد النقي والمؤدب الذي يناقسه. مصوتو اليمين مستعدون لأن يغفروا لنتنياهو تماماً على الفساد، التحريض والتأليب من أجل الانتصار على اليسار. كحول لفان لم يقم بتحدي طروحات نتنياهو ولم يوفر أسبانيا أفضل تجعل انتخابه جديراً لتغيير الحكم. حيث وقع الحزب وزعماءه أسرى التوجه الذي وضعه مستشارون إعلاميون ومفاده يجب عدم قول أي شيء واضح ولا اتخاذ أي موقف جوهرى من أجل جلب جذب «مصوتي يمين ناعم». لكن حين ينصب كل الجدل على من هو أكثر يمينية ومن هو أقل فإن اليمين ينتصر.

حين لا يقدم المرشحون أسبانيا جيدة لتترك المعسكر، لا يحاولون إقناع الجمهور بصحة طريقهم، بل يكتفون بمحاولة الظهور مثل الآخرين ولكن أكثر نقاءً - فلا يوجد أي سبب يجعل الجمهور يغير من نمط تصويته.

كل شيء ما زال على حاله، إسرائيل منقسمة في الوسط ويمكن الانتصار على نتنياهو وعلى الرغم من كل الدراماتيكية وما لا يحصى من تحديات ففي نهاية المطاف لم يتغير شيء جوهرى في السياسة الإسرائيلية. صورة الكتل بقيت تقريبا على حالها. حسناً، الجواب غير ذلك، فالانتخابات لم تثبت أن الشعب «كله يميني»، بل أثبتت أنه لم يتغير أي شيء وأن الإسرائيليين منقسمون في مواقفهم. لقد واصل اليمين في إسرائيل في هذه الانتخابات بشكل مثابر دعم المرشح الذي يعيش

بسلام مع سقوط صواريخ على غلاف غزة، تل أبيب والمركز، وينقل أموال خاوة إلى «حماس» وتحوم فوق رأسه ثلاث ألوان اتهام. هذا يعني أن نظرية «فقط ليس بيبي» قد فشلت مرة أخرى ولا مناص من بناء هوية سياسية واضحة ومنفصلة. وختم التقرير: إن الأول من أيار يرمز إلى التضامن بين نفسه المرة تلو الأخرى وتوقع نتائج مختلفة. الأشخاص الدوغمايون فقط يتمسكون بأفكار وطروحات أرفشلة. في هذه الأيام بعد الانتخابات يمكننا أن نقول لأنفسنا مثلما فعلنا في كل مرة في السنوات الأخيرة أنه كان يمكن أن يكون الوضع أسوأ. يمكننا أن نقول لأنفسنا: هيا انظروا على الأقل لم تنهشتم. أو أن نقول لأنفسنا الحقيقة وهي أنه يجب قلب الأسطوانة، وقف الفذلاتك والاعتماد على خدع مختلفة، لا سياسة للمدى القصير؛ والقول لأنفسنا ما الذي نؤيده وما الذي نعارضه وتكرار ذلك مرة تلو الأخرى بدون تأناة وبدون بليلة. ويجب البدء بالبناء، من اليوم وحتى الانتخابات المقبلة.

والديمقراطي في إسرائيل. بين الأعوام ١٩٩٦ و٢٠١٥ قام ما لا يقل عن تسعة أحزاب وسط وغالبيتها اختفت بعد معركتي انتخابات. هذا التوجه يتكرر: مؤيدو مواقف اليسار ينقسمون بين أحزاب اليسار والوسط. فتتال أحزاب الوسط دفعة مع ظهورها تضعف في الدورة الثانية وتضطر لإعادة خلق نفسها من جديد. هل نذكرون يش عتيد؟ لقد أقيم الحزب بكثير من الصخب العام ٢٠١٤ وبعد ذلك بسنة فاز بـ ١٩ ممثلاً وهكذا تحول إلى الحزب الثاني في الكنيست الـ ١٩ وبيضة القبان في ائتلاف نتنياهو. هذه المكالمة جعلته يحظى بمشاركة في الحكم بخمسة وزراء في الحكومة الـ ٣٣. لكن الخط الفكري المموه وغير الواضح والاستعداد للمهادنة على مبادئ أساسية أيديولوجية (من بين أمور أخرى نتيجة التحالف مع فتالي بينيت) قد أدت إلى غياب الأفعال الحقيقية وتكريس الوعي بأن المعسكر الليبرالي خامل وعديم القدرة على التغيير. في انتخابات ٢٠١٥، بعد أن أقال نتنياهو ليفني وليبد، انخفضت قوة الحزب إلى ١١ ممثلاً فقط.

هل نذكرون حزب شينوي؟ بعد أن فاز في انتخابات ٢٠٠٣ بـ ١٥ ممثلاً لم يجتز في الانتخابات اللاحقة نسبة الحسم. منذ سنوات تكرر أحزاب الوسط لازمة «سنعمل بشكل مختلف لأن الحاجات مختلفة»، لكنها تفتقر إلى أية رؤية بديلة. تلك الأحزاب ليست مبنية لأن تكون في المعارضة لأنها ليست حقيقة معارضة أيديولوجية وإنما سوق أفكار بالمفرق. حملة الانتخابات التي قادتها لم تقم بتحدي اليمين لأنها لم تعرض أي بديل، فكرة أو بلاغا واضحاً. «التوجه الرسمي» ليس رؤية سياسية، مثلما أن اللباقة والأدب ليسا بديلاً للثأث. يجب اتخاذ قرار - لا يمكن البناء في المستوطنات في كل الضفة والسعي إلى الانفصال عن الفلسطينيين معاً. لا يمكن دعم «قانون الخومية» والوقوف ضد التحريض في المجتمع. حين لا يتم التعبير عن موقف واضح يصبح الأمر أشبه بلعب كرة القدم مع أرجل مقيدة. حين يصرخون عليك طيلة الوقت من الجهة الأخرى أنك خائن، مريض نفسي ويسار ضعيف وكل ما لديك لترده وبصوت خفيض هو أنه ليس هناك يمين ولا يسار، فإنك تكون قد انهرمت.

لن يتم قلب الحكم بسبب الفساد والتحريض

إن ملفات الفساد التي تتوهم فوق رأس نتنياهو لا تساعده على إسقاطه طالما لم تكن مترافقة بتحد حقيقي لطروراتها. لكن حين يقول ثلاثة رؤساء هيئة أركان عمليا أنهم سيكونون مثل نتنياهو ولكن أكثر أدبا وغير يستوفون معايير صعبة، مما يدفع آلاف الفلسطينيين إلى بدل قصارى جهدهم للحصول على تصريح العمل المطلوب. ونتيجة لذلك، امتنع الفلسطينيون عن تقديم شكاوى ضد سلطات الاحتلال التي انتهكت حقوقهم أو ضد المدنيين الإسرائيليين الذين يسيئون معاملتهم. وعلى الرغم من الاعتماد المطلق للسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة على أرباب العمل الإسرائيليين، فإن إسرائيل لا تعتبر نفسها ملزمة بالسماح بدخولهم للعمل. كما أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بالسماح للفلسطينيين بالدخول للدراسة والزيارات العائلية والعلاج الطبي، وهذا بحجة التصور السيديدي بأن الدولة لها الحق في تقرير من سيدخل أراضيها؛ لكن الحدود التي وضعت بين إسرائيل ذات السيادة والأراضي المحتلة هي حدود للفلسطينيين فقط. كما تجعل إسرائيل من الصعب على العمال الفلسطينيين الذين يعملون

«إبداعية» من الضم، معنى ذلك أن نذكر على الدوام بأن العملية هي التي تعرقت وليس الحل. أن معادلة الدولتين مقبولة على كل المؤسسة الأمنية في إسرائيل، وأن «خطة» اليمين لنضم المناطق (المحتلة) و٧٤ مليون فلسطيني ستؤدي إلى كارثة وإلى نهاية دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. لقد تهشم حزب العمل في هذه الانتخابات على نحو دراماتيكي على الرغم من أن حملته الانتخابية في الشهر الأخير قد حظيت بإطارات كثيرة. حزب العمل لم يتلق هزيمة بل أدى إليها بنفسه. قيادة هذا الحزب تأتي الآن بمختلف الاتهامات إلى «كحول لفان (أزرق أبيض)» لكن يجب عليها أن تنظر إلى نفسها فقط وأن تسأل كيف وصل الحزب إلى الانتخابات مهشماً في الاستطلاعات حتى قبل أن يدخل بيني غانتس إلى السياسة.

معسكر اليسار يجب أن يتوقف عن التركيز على جهود ومشاريع للمدى القصير وأن يتوقف عن البحث عن طرق منتصرة. عليه أن يحارب على قلوب الجمهور على مدار الساعة. معنى ذلك أنه بالإضافة إلى قضايا مهمة - لكنها ثانوية - مثل غلاء المعيشة والفساد، يجب تطوير الانشغال بالبناء للمدى البعيد والتمركز من أجل إنتاج موقف حاد ومتميز على نحو واضح في مسألة الأمن وهوية دولتنا. هناك تقع الحرب الحقيقية وهذه القضايا التي تحدد الأجندة اليومية وبحق. لقد فهم اليمين هذا منذ زمن. وقد جاء دورنا لهذا.

نظرية التمركز في الوسط لا تكفي

قبل ما يزيد عن عقد من الزمن وضع حايم رامون نظرية الانفجار السياسي، وفي مركزها نظرية تمويه الفروق الأيديولوجية بين اليمين واليسار وإقامة حركة وسط على شكل كديما، يش عتيد ومؤخراً كحول لفان. لكن يستنتج أن هذه النظرية وحدها لا تحقق انتصاراً في الانتخابات مثلما ثبت مرة تلو الأخرى على مدى السنين. لقد مطّ كحول لفان نظرية التمركز في الوسط حتى النهاية ولم ينتصر على بيبي في الانتخابات. غانتس انتصر على حزب العمل، لم يحضر نواباً من اليمين ولم يغير خارطة الكتل السياسية، والمصوتون الذين أيدهو ما زالوا من الوسط- يسار، أي أن نظرية التمركز في الوسط وتمويه المواقف اليسارية، خصوصاً في المجال السياسي حيث تشكلت تلك المواقف بديلاً حقيقياً لرؤية اليمين، قد تسببا بضرر هائل للمعسكر الليبرالي

جمعية حقوق المواطن في إسرائيل:

التضامن مع العمال وحقوقهم المكتسبة يجب ألا يتوقف عند الخط الأخضر!

في المستوطنات الحصول على مساعدة قانونية حتى عندما يجرمهم أصحاب العمل مما يستحقونه. على سبيل المثال، يجبر الفلسطينيون الذين يستغلهم أرباب عملهم ولا يدفعون رواتبهم، على إيداع ضمان لدفع المصروفات القانونية لصاحب العمل، إذا فقدوا حقهم بالمطالبة. ومحاصرة حقوق العمال هذه مخصصة للعمال الفلسطينيين فقط. وفي المستوطنات، تحمي قوانين العمل أصحاب العمل، بينما العمال ليسوا مهتمين على الإطلاق.

في القرن التاسع عشر من أجل تحديد يوم العمل بثمان ساعات يعتبر حدثاً أدى إلى حقيقة أنه قبل ١٢٠ عاماً أصبح يوم ١ أيار هو يوم العمال العالمي. وإلى جانب النضال من أجل حقوق العمال، يرمز هذا اليوم إلى التضامن والمصير المشترك. لكن الجمهور الإسرائيلي لا يظهر دائماً تضامنه مع العمال الضعفاء الذين يعملون وفق عدد ساعات، والعمال المهاجرين، والعمال المتعاقدين. أما عندما يتعلق الأمر

بعمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، فلا تضامن على الإطلاق. فهناك عشرات الآلاف من سكان المناطق المحتلة الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات في الزراعة والبناء، وينظر إليهم من قبل السلطات والعديد من الإسرائيليين كعمالة رخيصة ومتاحة من ناحية، ومن جهة أخرى كأعداء يجب قمعهم. وهذا المزيج هو منصة خصبة لإساءة معاملة العمال ولانتهاك صارخ لحقوق الإنسان.

وتابع التقرير: إن الوضع الاقتصادي في الأراضي المحتلة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية قائم: البطالة في ارتفاع؛ متوسط الراتب لا يكفي لإعالة الأسرة؛ سرقة الأراضي من قبل المستوطنات والجيش، وسلب المياه، والإغلاق وعنف المستوطنين تجاه الفلسطينيين أنفسهم وممتلكاتهم وماشيتهم، أضر بالزراعة بشدة وهي المصدر الرئيس لكسب العيش في الضفة الغربية لأكثر من خمسة عقود. وكل هذا

بالتضامن مع العمال وحقوقهم المكتسبة يجب ألا يتوقف عند الخط الأخضر!

الحريديم نسفوا كل التوقعات وفاجؤوا من جديد وأثاروا قلق كثيرين!

*** كل استطلاعات الرأي العام التي سبقت الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة توقعت ١١ مقعداً لقائمتي الحريديم لكنهما حصلنا على ١٦ مقعداً * التوقعات بانهايار شاس إلى ٤ مقاعد خابت وحصل الحزب على ٨ مقاعد * الاستطلاعات لا تقرُّ الزيادة السنوية للحريديم وأهم جمهور يفاجئ كونه بعيداً عن أنظار معاهد الاستطلاعات * وزن مصوتي الحريديم تضاعف ثلاث مرات خلال ٤٦ عاماً * محللة إسرائيلية: الحريديم خطر استراتيجي! ***

كتب برهوم جراسيبي:

إحدى أكبر المفاجآت التي حصلت في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة كانت النتيجة المجتمعة لقائمتي الحريديم، بحصولهما على ١٦ مقعداً مجتمعين. والمفاجأة الأساس كانت في حزب شاس، الذي توقع له استطلاعات الرأي أن يهبط من ٧ مقاعد في الانتخابات الماضية (٢٠١٥) إلى ٤ مقاعد، وهناك استطلاعات توقعت عدم عبوره نسبة الخمس.

وهذه ليست المرة الأولى التي يفاجئ فيها شاس استطلاعات الرأي. ولهذا سلسلة من الأسباب والعوامل. لكن أهمها أن معاهد الاستطلاعات لا تلتفت بما فيه الكفاية إلى أعداد الحريديم، وإلى أن نسبة التصويت بينهم أعلى من نسبة التصويت العامة. لكن هذه الزيادة هي أيضاً مؤشر إلى مستقبل إسرائيل مع الحريديم، الذين من المتوقع أن يشكلوا ما يزيد عن ٣٠٪ من اليهود الإسرائيليين، خلال أقل من عقدين من الزمن.

ويشكل الحريديم حسب تقديرات ليست رسمية أكثر من ١٣٪ من إجمالي السكان، بينما تقول أبحاث شبه رسمية، إن نسبتهم تقل عن ١٢٪. وحسب التقديرات، فإن ١٣٪ تعني أنهم يشكلون حالياً ما يلامس ١٦٪ من اليهود، لكن نسبتهم من بين ذوي حق الاقتراع أقل بكثير. لكون ٤٨٪ منهم هم دون سن ١٨ عاماً، بفعل معدلات الولادة العالية، ٧ ولادات لكل امرأة من هذا الجمهور. لكن في يوم الانتخابات، يرفع الحريديم نسبتهم بين الذين يدلون بأصواتهم، ففي حين كانت نسبة التصويت العامة في الانتخابات الأخيرة، التي جرت يوم ٩ نيسان الماضي، تقل عن ٦٨٪، فإن نسبة التصويت بين الحريديم وحدهم تراوحت ما بين ٨٣٪-٨٤٪، وهي أقل من نسبة التصويت في انتخابات ٢٠١٥، حينما تراوحت ما بين ٨٨٪ إلى ٩٠٪، وهذه النسبة بالإمكان قرأتها في المستوطنات التي كل المستوطنين فيها من الحريديم، وبذلك هم يشكلون عينة واضحة لنمط ونسب التصويت لدى هذا الجمهور، في كافة أماكن تواجده.

وعينياً بالنسبة لقائمتي الحريديم، هناك قائمة يهودت هتوراة التي تضم حزبين أساسيين، يمثلان عدة تيارات وطوائف من اليهود الأشكناز (الغربيين)، وحسب تقديرات سابقة فإن حوالي ٩٥٪ من أصوات هذه القائمة مصدرها الحريديم، والباقي من لهم صلة بطوائف تتولاها الكتلة البرلمانية. أما حركة شاس، التي انفصلت عن قائمة الأشكناز في العام ١٩٨٤، وخاضت الانتخابات لأول مرة بقائمة مستقلة، وحصلت يومها على ٤ مقاعد، فقد استندت أيضاً إلى جمهور مصوتيها على اليهود الشرقيين، في البلديات والأحياء الشرقية، وقد هذا الجمهور يلجا أكثر لحركة شاس مع تقدم السنين. وكان هذا يعكس في تزايد قوة الحركة في الكنيست، التي سجلت في سنوات التسعين قفزات أكبرها في انتخابات ١٩٩٩، حينما حصلت على ١٧ مقعداً، ثم هبطت إلى ١٢ مقعداً في ٢٠٠٣، واستمرت عند هذه القوة أقل بمقدار حتى انتخابات ٢٠١٣. لكن في انتخابات ٢٠١٥

شهدت انشقاق الرئيس السياسي السابق للحزب إيلي يشاي، الذي خاض الانتخابات بقائمة مشتركة مع عناصر حركة «كاخ» الإريابية، واقتسم من الحركة مقدار متعدين. وبموازاة ذلك، فإن حزب «كولانو» بزعامة الشرقي موشيه كحلون، توغل هو أيضاً في أوساط اليهود الشرقيين، وحصل منهم على مقعدين على الأقل، على حساب حزب شاس الذي هبط في تلك الانتخابات إلى ٧ مقاعد. وعلى الرغم من ذلك، من الممكن القول إن مفهوم «اليهود الشرقيين» أو «بلدات الفقر» التي كان سكانها أساساً من اليهود الشرقيين، قد شهد تحولات كبيرة جداً، مع ارتفاع مستوى المعيشة لهؤلاء اليهود، وساهم في هذا أيضاً «الزواج المختلط»، حسب التعريف الإسرائيلي للمتزوجين من الطائفتين، وظهور أجيال لا تحدد هويتها كاملة. وعلى هذا الأساس، من الممكن القول إنه في حين أن أكثر من ٥٠٪ من أصوات شاس في سنوات الأربعين، كانت تأتي من اليهود الشرقيين من غير الحريديم، فإن هذه النسبة تراجعت كثيراً، وبات غالبية المصوتين لهذا الحزب هم من الحريديم الشرقيين.

وأخر ما كان يمتناه ساسة إسرائيل هو رؤية هذه النتيجة، كما ذكر، فإن معاهد الاستطلاعات، وكما يبدو، لا تأخذ بالاعتبار، بالقدر الكافي، نسبة الحريديم الحقيقية في سجل الناخبين، لكن الأهم من هذا، نسبتهم من بين الناخبين فعلياً في يوم الانتخابات، إذ رأينا أن نسبة التصويت بينهم كانت أعلى بنسبة ١٥٪ من نسبة التصويت العامة، وبالإمكان القول إنها كانت أعلى بنحو ١٣٪ من نسبة تصويت اليهود وحدهم، ولغرض هذا التقرير، قمت بمراجعة نتائج الانتخابات البرلمانية الثلاث الأخيرة، في كانون الثاني من العام ٢٠١٣، وبعدها بـ ٢٦ شهراً في ٢٠١٥، وبعدها بأربع سنوات (٤٩ شهراً) في ٢٠١٩. وأخذت عينة أكبر ثلاث مستوطنات، مغلفة على جمهور الحريديم وحدهم، وأكبرها موديعين عيليت، ما بين جنوب رام الله وشمال القدس المحتلة. وثانيها بيتار عيليت، غربي مدينة بيت لحم، والثالثة من حيث الحجم مستوطنة إلعاد، غربي جنوب منطقة نابلس، عند خط التماس، ولكنها تتوغل باستمرار في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧.

نسب التكاثر

وتبين أنه في حين أن عدد ذوي حق الاقتراع بشكل عام، ارتفع من العام ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٩، (٧٥ شهراً) بنسبة ١٢٪، فإن عدد ذوي حق الاقتراع في هذه المستوطنات الثلاث ارتفع بما يلامس ٣٤٪. بمعنى أنه في حين أن نسبة الزيادة السنوية العامة كانت ١٢٪، فإنها في هذه المستوطنات كانت ٥٤٪. صحيح أنه ليست كل الزيادة في هذه المستوطنات هي زيادة ناجمة عن «التكاثر الطبيعي»، لكن التكاثر هو الغالبية الساحقة من هذه الزيادة. إذا عرفنا أن نسبة التكاثر الطبيعي السنوية بين الحريديم ٣٨٪، مقابل ١٩٪ نسبة تكاثر عامة، ورأينا أن عدد ذوي حق الاقتراع في مستوطنة موديعين عيليت في العام ٢٠١٣، لأمس ٢١ ألفاً، وبلغ عددهم في الانتخابات الأخيرة ٢٧٢ ألف صوت، بمعنى زيادة بنسبة ٢٠٪، وتبين أن التمدد على المستوطنة من خارجها تم لجمه في السنوات الأربع الأخيرة، لأن الزيادة السنوية لامست ٤٤٪ مقابل ٧٥٪ بين العامين ٢٠١٣ و٢٠١٥.

وكانت الزيادة الأضخم في مستوطنة بيتار عيليت، التي ارتفع عدد ذوي حق الاقتراع فيها من ١٦٦ ألف في العام ٢٠١٣، إلى ٢٤٧ ألف في الانتخابات الأخيرة في ٢٠١٩، بمعنى زيادة بنسبة ٤٩٪. لكن هنا أيضاً وجدنا أن معدل الزيادة السنوية بين ٢٠١٣ و٢٠١٥ كان ٧٦٪، بينما الزيادة ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٩ بنسبة ٧٢٪.

وفي مستوطنة إلعاد ارتفع عدد ذوي حق الاقتراع من العام ٢٠١٣ وحتى العام ٢٠١٩ بنسبة ٤٣٪، بمعدل سنوي ٨٪.

وكي تكون المعطيات أقرب إلى ما يجري حقيقة، فقد فحصت الزيادة الحاصلة في عدد المصوتين في مدينة القدس، وتبين أن الزيادة الحاصلة في الفترة ذاتها ٩٩٪، وهي أقل من النسبة العامة، وكانت الحاجة للاتجاه إلى القدس تعود إلى أن أعداداً كبيرة من الحريديم تنتقل من المدينة إلى مستوطنات الحريديم التنسغ في الضفة، وكلها تقريباً القائمة (والقصد العدوان الأخير على غزة)، فإن التهديد الاستراتيجي لإسرائيل ليس حركة حماس، لكون سياسة الحريديم تحتفظ بهم في غيوتات مغلفة، بعيدة عن الفكر، دون جاهزية للانخراط في سوق العمل، والتعليم، والخدمة في الجيش، والمساهمة بمساهمة مدنية للدولة التي تكافح من الحريديم، هي لاجل الاستفادة من أسعار بيوت أقل بكثير،



الحريديم يهاجئون مجدداً.

ومن الامتيازات الضريبية التي يحظى بها المستوطنون، وقضية هجرة اليهود من القدس تقف من خلف المبادرة القائمة في السنوات الأخيرة لضم مستوطنات قريبة جداً من القدس بهدف اصطناع أغلبية أكبر لليهود، في ما تعتبرها الحكومة الإسرائيلية «القدس الموحدة».

وما يبراز قوله إنه بعد فترة ربما تبين دراسات أن نسبة تكاثر الحريديم قد تكون أعلى من النسبة المعتادة، ٣٨٪، مقابل ١٩٪ لدى الجمهور العلماني، وذلك في حال استمر معدل الولادات العالي لدى نساء الحريديم، ٧ ولادات لأم الواحدة بالمعدل، مقابل ٥٫٥ ولادة لدى الأم من المتدينات من التيار الديني الصهيوني، و٤٫٦ ولادة لدى النساء العربيات، وأقل من ٢ (ولادتين) لدى الأم العلمانية.

وقد استعرضت صحيفة «ذي ماركر» بحثاً للبروفسور دان بن نافيد، من مركز الأبحاث «شورش»، بين فيه أن وزن المصوتين لأحزاب الحريديم ارتفع من ٣٪ من إجمالي الذين أدلوا بأصواتهم في انتخابات العام ١٩٧٣، إلى ما يلامس ١٢٪ في انتخابات ٢٠١٩. بمعنى أنه خلال ٤٦ عاماً، ضاعف الناخبون لأحزاب الحريديم أنفسهم ثلاث مرات، وحسب التوقعات فإنه حتى العام ٢٠٦٠ ستكون النسبة قد تضاعفت مرة أخرى ثلاث مرات بمعنى ٣٦٪.

التهديد الاستراتيجي

بعد صدور النتائج النهائية للانتخابات الكنيست، صدرت سلسلة من المقالات حول جمهور الحريديم من مختلف النواحي، ولم تربط هذه المقالات نفسها بنتائج الانتخابات، لكن كان الرابط من حيث التوقيت واضحاً.

ومن بين كل هذه المقالات برزت الجميع صحيفة «ذي ماركر» التي أبرزت على صدر صفحاتها الأولى في عددها الصادر يوم ٦ أيار الجاري مقالاً للمحللة الاقتصادية ميراف أورلوزروف قالت في مطلع «إنه خلافاً للاتجاه الحاصل حول جولة الحرب القائمة (والقصد العدوان الأخير على غزة)، فإن التهديد الاستراتيجي لإسرائيل ليس حركة حماس، لكون سياسة الحريديم تحتفظ بهم في غيوتات مغلفة، بعيدة عن الفكر، دون جاهزية للانخراط في سوق العمل، والتعليم، والخدمة في الجيش، والمساهمة بمساهمة مدنية للدولة التي تكافح من

في نسبة الحريديم بين السكان. بعد صدور النتائج النهائية للانتخابات الكنيست، صدرت سلسلة من المقالات حول جمهور الحريديم من مختلف النواحي، ولم تربط هذه المقالات نفسها بنتائج الانتخابات، لكن كان الرابط من حيث التوقيت واضحاً.

ومن بين كل هذه المقالات برزت الجميع صحيفة «ذي ماركر» التي أبرزت على صدر صفحاتها الأولى في عددها الصادر يوم ٦ أيار الجاري مقالاً للمحللة الاقتصادية ميراف أورلوزروف قالت في مطلع «إنه خلافاً للاتجاه الحاصل حول جولة الحرب القائمة (والقصد العدوان الأخير على غزة)، فإن التهديد الاستراتيجي لإسرائيل ليس حركة حماس، لكون سياسة الحريديم تحتفظ بهم في غيوتات مغلفة، بعيدة عن الفكر، دون جاهزية للانخراط في سوق العمل، والتعليم، والخدمة في الجيش، والمساهمة بمساهمة مدنية للدولة التي تكافح من

أكثر من ربع العائلات في إسرائيل تعيش تحت خط الفقر أو بالقرب منه!

*** دراسة جديدة لـ «مركز أدفا» تُعنى بحالة العائلات التي تعيش فوق خط الفقر بقليل تؤكد أن وضع هذه العائلات ليس أفضل بكثير من العائلات الفقيرة ***

العائلات اليهودية القريبة من خط الفقر أعلى من المتوسط قريبة من احتمال الإنفاق العالي لدى العائلات تحت خط الفقر. في المقابل، كان الاحتمال لدى العرب أقرب في معظم الحالات للطبقة الوسطى الدنيا.

وأشارت الدراسة إلى أن الرأي العام يتركز في مداولته لقضية الفقر في إسرائيل في قضيتين أساسيتين: الأولى، ما هو خط الفقر؟ وتدل هذه الدراسة على أن خط الفقر القائم يقضي شريحة واسعة من المجتمع التي لا تختلف جوهرياً عن الطبقة الفقيرة (تحت خط الفقر) والثانية، ما هي الخطوات الصحيحة لتقليص الفقر؟ وتشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن رفع القفازة لفوق خط الفقر قد لا يكون كافياً، وذلك لأن العديد من مميزات الطبقة الموجودة فوق الخط مباشرة لا تختلف كثيراً عن مميزات الطبقة الموجودة تحت الخط. في الوقت نفسه، تساعد نتائج هذه الدراسة على لفت الانتباه إلى المجالات السياسية التي بإمكانها مساعدة العائلات القريبة من خط الفقر في جهودها للحفاظ على وضعها وتجنب التدهور للفقر وفي الوقت نفسه ضمان وصولها لخدمات تستهلكها الطبقة الوسطى. وعلى سبيل المثال تعريف سلة عامة للخدمات التعليمية اللامنهجية وتمويلها العام.

وارتفعت نسبة العائلات الفقيرة التي يعيها خريج مؤسسة أكاديمية في ١٣٪ إلى (٢٢٪) - ارتفاعاً حاد بنسبة ٧٠٪. وارتفاع مشابه لوحظ في نسبة العائلات القريبة من خط الفقر، من ١٥٪ إلى ٢٦٪.

وبلغت نسبة مخصصات التأمين المختلفة من مجموع مدخولات العائلات الفقيرة ٢٦٪ في عام ٢٠٠٣، وانخفضت إلى ٤٣٪ في العام ٢٠١٦. انخفاض مشابه كان لدى العائلات القريبة من خط الفقر، من ٤٢٪ في العام ٢٠٠٣ إلى ٣٠٪ في العام ٢٠١٦. انخفاض بنسبة ٣٠٪ لدى المجموعتين.

فحصت الدراسة مصروفات العائلات الموجودة بالقرب من خط الفقر على أربع خدمات: تأمين صحي مكفل من صندوق المرضى، تأمين خاص من شركات التأمين، تربية منهجية (مدارس) وتربية لا منهجية (دورات) مخيمات... الخ). ووجدت أن قيمة مصروفات العائلات القريبة من خط الفقر على الخدمات أعلاه كانت أقرب إلى مصروفات العائلات الفقيرة منها إلى مصروفات العائلات من الطبقة الوسطى. كما درست احتمال مصروفات أعلى من متوسط المصروفات لكافة العائلات (باستثناء الطبقة العليا) على كل من هذه الخدمات. في العام ٢٠١٦، كان احتمال إنفاق

تحت خط الفقر أو بالقرب منه. وقرابة نصف العائلات العربية في إسرائيل (٤٩٪) كانت موجودة تحت خط الفقر في العام ٢٠١٦، مقابل ١٣٪ من العائلات اليهودية، بينما تواجدت ١٥٪ من العائلات العربية بالقرب من خط الفقر مقابل ٧٢٪ من العائلات اليهودية.

وفي العام ٢٠١٦ كان اليهود الأثيوبيون (الفلاشا) الأكثر فقراً في المجتمع اليهودي، مع نسبة ٢٢٪ تحت خط الفقر، وكان (١٢٪) من اليهود الروس (الذين قدموا إلى البلاد في أوائل التسعينات) بالقرب من خط الفقر، مقابل ٤٤٪ من الجيل الثاني لليهود الأشكناز. وكانت نسبة العائلات التي تعيها امرأة بين الأعوام ٢٠٠٣ - ٢٠١٦ حوالي ٣٥٪. وبقي هذا المعطى ثابتاً بين السنوات ٢٠٠٣ - ٢٠١٦. في المقابل، نسبة العائلات التي تعيها امرأة في العام ٢٠١٦ كانت (٤٣٪) و٤٦٪ منها قريبة من خط الفقر.

بين الأعوام ٢٠٠٣ و٢٠١٦ ارتفعت نسبة العائلات التي يعيها عامل - سواء أجير أو صاحب مصلحة (مستقل) الموجودة تحت خط الفقر وبالقرب منه. في المقابل، نشهد ارتفاعاً بما يقارب الضعف في نسبة العائلات التي يعيها شخصان فما فوق الموجودة تحت خط الفقر أو بالقرب منه.

اجتماعية بعيدة كل البعد عن محط اهتمام الرأي العام عند تداوله موضوع الفقر. ومن المعروف أن نسبة الفقر في إسرائيل من الأعلى في دول الغرب، وهي مرتفعة بما يكفي لتكون محط اهتمام وتركيز الرأي العام. ومع ذلك، وكما تظهر هذه الدراسة، فإن حالة الطبقة الاجتماعية القريبة من خط الفقر ليست أفضل بكثير من حالة الطبقة الاجتماعية الفقيرة. وتسمى هذه الدراسة لتوسيع النقاش في إمكانيات المساعدة للعائلات القريبة من خط الفقر، بالإضافة إلى المخصصات المقدمة من التأمين الوطني، لكي تستفيد هذه العائلات من الخدمات المتوفرة لأصحاب الدخل الأعلى. هذا بالإضافة إلى وضع الحاجة لتمويل هذه الخدمات بنطاق أوسع على جدول الأعمال كي لا تحتاج هذه العائلات لتمويلها واقتنائها.

نتائج الدراسة الرئيسية

تتمحور هذه الدراسة حول الطبقة القريبة من خط الفقر، الطبقة الاجتماعية التي يتراوح دخلها بين ١٠٠٪ - ١٢٥٪ من خط الفقر. ومعدل انتشار الفقر في العام ٢٠١٦ كان ١٨٪، و٨٠٪ من العائلات في إسرائيل كانت بقرب خط الفقر، أي أن ٢٦٪ من العائلات في إسرائيل كانت موجودة

أصدر «مركز أدفا» (معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل) دراسة جديدة تعنى بحالة العائلات الإسرائيلية التي تعيش فوق خط الفقر بقليل، أكد فيها أن وضع هذه العائلات ليس أفضل بكثير من العائلات الفقيرة.

ورود في مقدمة هذه الدراسة، التي أعدها كل من شلومو سفيرسكي وأفيغ ليرمان وإيتي كونسور أطياس؛ منذ أن بدأت الدول المختلفة بتعريف وتحديد خط الفقر، كان من الواضح أن أي مبلغ أو معدل يحددان سيكونان بمثابة خط مرن لا يشمل بالضرورة كل الشرائح الموجودة في ضائقة. وبحسب مولي أورشانسكي، واضعة مؤشر الفقر الأميركي في بداية التسعينيات، ليس علينا دراسة الفقراء تحت خط الفقر فحسب، بل ودراسة أصحاب الدخل الثابت البعيد عن الحد الأدنى المقبول من الدخل، والذي يضعهم فوق خط الفقر بقليل. وسميت هذه المجموعة بأنها «قريبة من الفقر»، ويحرص مكتب الإحصاء الأميركي على نشر الإحصائيات عن السكان القريبين من خط الفقر والتي يعرفهم على أنهم طبقة يتراوح متوسط دخلها بين ١٠٠٪ و١٢٥٪ من خط الفقر.

وتلقت دراسة «مركز أدفا» الجديدة الانتباه إلى طبقة

معركة حكومة نتنياهو ضد صلاحيات المحكمة العليا تواجه الكثير من التعقيدات!

***مشروع قانون قد يجد طريقه إلى مسار التشريع سيجيز للكنيست أن يسن من جديد قانوناً أُلغته المحكمة العليا *
* محللون يحذرون من أن هذا القانون سيكون ضربة مرتدة على الأحزاب خاصة تلك التي بينها تناقضات في مسألة علاقة الدين بالدولة***



نتنياهو، المعركة على مكانة القضاء.

«إن إسرائيل هي لربما الدولة الديمقراطية الوحيدة في العالم، التي ليس فيها كوابح لسن القوانين سوى في المحكمة العليا. والمحكمة العليا تلغي عدداً قليلاً جداً من القوانين، بدوافع المس بحقوق الإنسان، فحتى اليوم تم إلغاء ١٨ قانوناً، وهذا لا يعني أنه لا يوجد في إسرائيل قوانين تمس بحقوق الإنسان». ويتابع باوم أنه في دول أخرى توجد تقاليد دستورية فاحرة، تجمع حدوداً لسن القوانين. في الاتحاد الأوروبي فإن الدول الأعضاء متعلقة بقرارات المحكمة الأوروبية العليا لشؤون حقوق الإنسان، التي بمقدورها أن تلغي قوانين في الدول الأعضاء. وفي أماكن معينة في العالم، يوجد مجلسان للبرلمان، بهدف خلق التوازنات، ففي بريطانيا يعمل مجلس اللوردات إلى جانب البرلمان. وفي الولايات المتحدة الأميركية يعمل مجلس الشيوخ إلى جانب الكونغرس. ويقول باوم: «أما في إسرائيل، فإن الكنيست تحت سيطرة مطلقة من الحكومة والأئتلاف. فقد وعد بايثر لبيد من كتلة «أزرق أبيض» أن يكون «معارضة محاربة»، إلا أن قدرة المعارضة الخوف من استخدام هذه القوة بشكل سيء لقمع الأقلية. ولهذا فإن التعديل القانوني المقترح لربما له ما يبرره، بهدف خلق التوازن بين الهيئة التشريعية والهيئة القضائية، لكن المرحلة الحالية ليست مناسبة لمر كهذا، بل هي مرحلة تحتاج إلى زيادة الرقابة القضائية من المحكمة العليا، ومنحها صلاحيات تشجعها على إلغاء قوانين تمس بحقوق الإنسان.

أما شاس التي تدعي رغبتها بسن قانون واسع النطاق للتغلب على صلاحيات المحكمة العليا، فيحذر باوم من أنها ستصطدم هي أيضاً بقوانين لمنع التمييز الذي يعاني منه جمهور اليهود الشرقيين، وخاصة الحريديم الشرقيين من جانب المؤسسات الدينية التابعة للحريديم الأشكناز (الفرييبين)، وبالأساس في جهاز التعليم التابع للحريديم. وجاء في تقرير عميت أن حزب «كولانو» بزعامة وزير المالية موشيه كحلون ما زال مرتبكاً ولم يوضح موقفه كاملاً من هذا القانون. وكان حزب «كولانو» قد اعترض على تقليص صلاحيات المحكمة العليا في الحكومة السابقة، إلا أن ذلك قد تحفظ من هذا البند الذي ورد في اتفاقيات الائتلاف مع أحزاب أخرى. لكن لاحقاً، بعد أن كشفت وجوه اليمين الاستيطاني المتشدد في هذا الحزب، وبالذات وزير الاقتصاد إيلي كوهين، ومن كان وزيراً للبناء من الحزب وانسحب إلى الليكود يوآف غالانت، فقد أعرب عن تأييده لقانون كهذا. إلا أن «كولانو» الذي حصل في الانتخابات السابقة على ١٠ مقاعد وكان الحزب الثاني في الحكومة بعد الليكود، خسر في الانتخابات الأخيرة ٦ مقاعد، وبقي مع ٤ مقاعد وهو من أصغر الكتل في الائتلاف الحاكم، ولكن تكون أهمية تحفظات رئيس الحزب، هذا إذا ما بقي عليها أصلاً.

ويقول عميت إنه في خلطة المصالح الضيقة وقصيرة المدى لأحزاب الائتلاف المفترضة، يخيل أن أي حزب منها لا يستوعب قوة الورقة التي يمسك بها، وهم لا يستوعبون واقعاً فيه ائتلاف حاكم يستند إلى أغلبية يمينية ومتدينة، أن تنقلب عليهم بمبادرة التغلب على صلاحيات المحكمة العليا، ليعرضوا لاحقاً لانقاص من جمهور مصويتهم، بسبب هذا القانون، الذي قد يكون ضربة مرتدة على هذا الحزب أو ذاك.

لا كوابح للقوانين

ويقول المحلل عيدو باوم، في مقال له في صحيفة «ذي ماركر»:

قانوناً يعارض مع قانون أساس: احترام الإنسان وحريته، وهم يريدون أن يتم سن القانون مجدداً بأغلبية ٦١ نائباً في حال رفضته المحكمة. وكان سموتريتش قد حاول سن قانون كهذا في الولاية البرلمانية السابقة ولم ينجح، إلا أنه يعتقد أن من جانب المؤسسات الدينية التابعة للحريديم الأشكناز (الفرييبين)، وبالأساس في جهاز التعليم التابع للحريديم. ويقول عميت إنه حينما توجه إلى الأحزاب المرشحة للدخول إلى حكومة نتنياهو المقبلة، لاحظ بليلة في أجوبة الأحزاب. وقد شككت الأحزاب في قدرة حكومة نتنياهو على سن قوانين رفضتها المحكمة مجدداً، إذا ما كان الأمر يتطلب أغلبية كبيرة في الكنيست، مثل ٧٠ نائباً أو ٨٠ نائباً. بموجب ما سبق ذكره هنا، لأن الحكومة المتوقعة لنتنياهو ستستند كما يبدو إلى ٦٥ نائباً.

لكن ليس هذا وحده حسب عميت، فكل حزب يريد هذا القانون لشؤونه، والتناقض الأكبر بين كتلتي شاس ويهدوت هتسورا اللتين تمثلان جمهور الحريديم، وبين حزب «يسرائيل بيتينو» بزعامة أفيغدور لبيرمان، وهو حزب علماني. وأول معالم التصادم أن كتلة يهدوت هتسورا تريد قانون التغلب على صلاحيات المحكمة العليا كي يكون متاحاً لها (إمكان سن قانون آخر للجنيد العسكري، بشكل يضمن إعفاء شبانها، الذين يرفضون الخدمة العسكرية لأسباب دينية، على الرغم من مواقفهم اليمينية المتزمتة. وهذا ما يعترض عليه لبيرمان بالذات، وبناء عليه، فإن لبيرمان يطالب بسن قانون التغلب على صلاحيات المحكمة، لكن باستثناء قانون التجنيد العسكري، ورغم هذا، وحسب عميت، فإن حزب «يسرائيل بيتينو» يتجاهل الجوانب السلبية من ناحيته، لمسألة قانون التغلب على صلاحيات المحكمة العليا، إذ سيكون من الصعب عليه الاعتراض على قوانين تفرض الإكراه الديني، ومنها قوانين تشكل ضائقة لجمهور المهاجرين الجدد من دول الاتحاد السوفييتي السابق، وأيضاً في ما يتعلق باستيراد اللحوم غير الحلال حسب الشريعة اليهودية.

«المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»:

«مشروع قانون الحصانة» المطروح على جدول أعمال الكنيست

يتمس بشكل فظ بسلطة القانون وبثقة الجمهور بمؤسسات الدولة ومنتخبها!

بالسماوة وبحقوق أساس أخرى. ما المعتمد حقاً في العالم؟ لقد فهم العالم منذ زمن أنه يجب أن يتم تقيد مسألة حصانة منتخب الجمهور بشكل جدي، والتوجه السائد في أوروبا هو تقليص مدى الحصانة وليس توسيعها. فمثلاً تم في فرنسا وإيطاليا في تسعينيات القرن الماضي إلغاء الحصانة التلقائية أمام تقديم منتخبي الخوف من استخدام هذه القوة بشكل سيء لقمع الأقلية. ولهذا فإن التعديل القانوني المقترح لربما له ما يبرره، بهدف خلق التوازن بين الهيئة التشريعية والهيئة القضائية، لكن المرحلة الحالية ليست مناسبة لمر كهذا، بل هي مرحلة تحتاج إلى زيادة الرقابة القضائية من المحكمة العليا، ومنحها صلاحيات تشجعها على إلغاء قوانين تمس بحقوق الإنسان.

القيام بنشاطات تمس بالتحقيق ضده أو القيام بمخالفات إضافية. ما هي العلاقة بين قانون الحصانة و«مفكرة التغلب»؟ ليست هناك علاقة واضحة بين المسائلتين، فعليا، يمكن للمحكمة العليا أن تتدخل في قرار منح أو إزالة حصانة حتى من دون شطب القانون نفسه، ولكن في ضوء المبادرات الساعية إلى تقيد قدرة المحكمة على شطب تشريعات، بواسطة «مفكرة التغلب»، وبالتالي تقليص صلاحية المحكمة العليا للتدخل في قرارات الكنيست، يمكن للكنيست أن يستخدم «مفكرة الحصانة» حتى لو قررت المحكمة العليا أنها قوانين تمس

نوع الحصانة	الدولة
حماية أعضاء البرلمان فقط من الاعتقال أو السجن أمام دعوة مدنية	بريطانيا، أستراليا، كندا
حماية من الاعتقال أو من مبنى البرلمان أو في الطريق إليه	الولايات المتحدة الأمريكية
حصانة سارية فقط على الاعتقال والسجن لأعضاء البرلمان، لكنها لا تمنع التحقيق معهم أو تقديمهم إلى المحاكمة (في فرنسا - إلا إذا قرر البرلمان إجازة عليهم لذلك)	فرنسا وإيطاليا
تم تقليص الحصانة بشكل أساسي لحماية من الاعتقال قبل المحاكمة	سلوفاكيا
الحصانة لا تسري في حالة شبهة بارتكاب مخالفات خطيرة (ما يفوق ٥ سنوات سجن)	السويد
حصانة واسعة يتم عزلها أزلتها دائماً من قبل البرلمان	قيرص
قسم من دول أوروبا (مثل النمسا، بلجيكا، الدنمارك، إسبانيا ولوكسمبورج)	حصانة واسعة

يؤكد المراقبون أن الملفين الأكبرين اللذين ستنتشلهم بهما حكومة بنيامين نتنياهو المقبلة هما السعي لفرض ما يسمى «السيادة الإسرائيلية» على المستوطنين والمستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، بمعنى ضم أجزاء واسعة من الضفة، وثانياً سن قانون يقوض صلاحيات المحكمة العليا في ما يخص بإلغاء قوانين أقرها الكنيست. وفي كلا الملفين ثمة تعقيدات خاصة بكل واحد منهما على الرغم من التوافق من حيث المبدأ بين أطراف الحكومة المتوقعة، منها تعقيدات سياسية، وأخرى حزبية، وبالذات حزبية في قضية المحكمة العليا، موضوعنا هنا.

خلفية

المعركة من أجل الانتقاص من صلاحيات المحكمة العليا، أو من أجل تغيير تركيبها وتقليل مكانتها، لم تبدأ في حكومات بنيامين نتنياهو الثلاث الأخيرة بما فيها الحالية، رغم أن نتنياهو طرح مثل هذا الموقف، في حكومته الأولى، ١٩٩٦-١٩٩٩. فقد برزت هذه المعركة بشكل آخر في ظل حكومة حزب «كديما» برئاسة إيهود أولمرت، حينما كان وزير العدل حاييم رامون. وقد تولى رامون وزارة العدل لعدة أشهر في العام ٢٠٠٦، واضطر للاستقالة منها في أعقاب قضية تحرش جنسي. ولكن بضعة الأشهر تلك كانت كافية للإعلان عن نواياه بتغيير أنظمة تعيين القضاة، ليكون الوزن أكبر للجهاز السياسي، ولكن ليس هذا فحسب، بل هو أيضاً عجز عن اعتراضه على مدى تدخل المحكمة العليا في القوانين التي يقزها الكنيست. وبعد اضطرار رامون إلى الاستقالة، تم استخدام المحامي والخبير الحقوقي البروفسور دانييل فريدمان، واتضح لاحقاً أن فريدمان ذاته كان من الموجهين لرامون، وجاء ليكمل المهمة: ما يعني أن هذا المشروع كان أكبر من فكرة شخص في الحكومة، لكن حكومة أولمرت حلت نفسها قبل أحداث أي تغيير.

ومنذ الأيام الأولى لحكومة نتنياهو الثانية، في ربيع العام ٢٠٠٩، أبدى رئيسها نيته بتغيير قوانين وأنظمة في جهاز القضاء، وبشكل خاص تقويض صلاحية المحكمة العليا في موضوع التدخل في القوانين. ورغم تشكيل حكومتين وهذه الثالثة، إلا أن مثل هذه القوانين لم تطل بعد. بل جرى تغيير طفيف في لجان تعيين القضاة، ولكن قبل هذا، نجحت حكومة نتنياهو قبل السابقة بتغيير قانون تعيين رئيس المحكمة العليا، الذي كان يقضي بتعيين الأكبر سناً، شرط أن يكون عمره حتى ٦٦ عاماً، كون القاضي يخرج للتقاعد بعمر ٧٠ عاماً، ومن يتم انتخابه رئيساً يبقى في منصبه حتى تقاعده. وكان الغرض من تعديل هذا القانون هو السماح للقاضي أشير غرنتيس، المحسوب على اليمين، بأن يتولى المنصب حينما يكون عمره ٦٧ عاماً، فور استقالة دوريت بينيش، التي اتبعت نهج سابقها الليبرالي أهارون باراك.

معركة نتنياهو الجديدة

يخوض نتنياهو من خلال حكوماته الثلاث الأخيرة، ولكن قبله أيضاً حكومة «كديما» برئاسة إيهود أولمرت، معركة من أجل تقويض صلاحيات المحكمة العليا، والسعي إلى تغيير جذري في تركيبها لتكون هيئة القضاة ذات أغلبية مطلقة من أنصار اليمين الاستيطاني. والمحاولة التي بدأت بالذات في الولاية البرلمانية السابقة هي أن يكون بمقدور الكنيست أن يسن قانوناً من جديد بعد أن تكون قد أُلغته المحكمة، لكن ضمن شروط كهذه أو تلك، وعليها خلاف. فمثلاً يقترح نتنياهو سن قانون مشابه للقانون البريطاني، الذي لا يجيز للمحكمة العليا نقض قوانين يقزها الكنيست، بل يتيح للمحكمة أن تبدي رأياً بالقانون، مثل إذا كان مناسباً أم لا. إلا أن معارضي هذه الفكرة يقولون إن في بريطانيا دستوراً واضحاً، وهذا غير قائم في إسرائيل، كما أن في بريطانيا هيئتين تشريعتين، والقصد البرلمان ومجلس الشيوخ؛ ما يعني أن القانون يمر في عدة مراحل، ووفق قيود يحددها الدستور.

قالت ورقة «تقدير موقف» صادرة عن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» (القدس) هذه الأيام إن «مشروع قانون الحصانة» المخصص لأعضاء الكنيست، والذي تم طرحه مجدداً على جدول أعمال الكنيست، من شأنه أن يمس بشكل فظ بسلطة القانون وبثقة الجمهور في مؤسسات الدولة ومنتخبها. وجاء في هذه الورقة: ما الذي ينص مشروع القانون عليه بدقة، وعلى ماذا يسري مفعوله وما هي التبعات والإسقاطات الناتجة عنه؟ فيما يلي إجابات ضمن هذا الاستعراض. ما هو قانون الحصانة ومن يملك تفويضاً بإزالتها؟ يسعى قانون الحصانة المقترح إلى منح حصانة أمام تقديم أعضاء كنيست إلى المحاكمة، بمن فيهم رئيس الحكومة، وكذلك وزراء ونواب وزراء ممن ليسوا أعضاء كنيست، وفقاً للقانون المقترح، قرار إزالة الحصانة سيكون منوطاً للجنة الكنيست، ثم قرار بأغلبية عادية في الهيئة العامة في الكنيست. قد تكون تجربة الماضي على أنه من المحتمل أن يكون عدم إزالة الحصانة خاضعاً لنقد المحكمة العليا، لأن قرار الكنيست بخصوص الحصانة هو قرار ذو خصائص قضائية دستورية. ما مشكلة قانون الحصانة؟ إن كل اقتراح قانون شخصي هو اقتراح إشكالي، خصوصاً لكونه يسعى إلى تغيير قوانين اللعبة الديمقراطية لما هو في صالح شخص محدد. في هذا السياق جاء قانون الحصانة الذي يعطي امتيازات لرئيس

الحكومة وأعضاء كنيست إضافيين ممن تطالمهم شهبات بأفعال جنائية، وذلك بدون أي تبرير موضوعي. يكون اقتراح القانون ذا أثر رجعي يتطرق إلى الماضي، وأمامنا محاولة فظة للتدخل في الإجراء الجنائي الذي سبق أن انطلق فعلاً، وبالتالي فإن الاقتراح قد يمس بشكل فظ بسلطة القانون وبالسماوة أمام القانون. هكذا، فاقترح القانون أن شبه «يجعل القط يحرس اللين» لأنه يتيح لأعضاء الكنيست استخدام الكنيست كمدنية ملجأ لمخالفتي القانون وأن يحمي الواحد منهم الآخر من تقديمهم للعدالة. هذا الاقتراح سيمس أكثر فاكثراً بثقة الجمهور في الكنيست، في القانون وفي احترام القانون، ومن شأنه إلى حد ما تشجيع الفساد وأنواع أخرى من المخالفات الجنائية. هل كانت في الماضي حصانة لأعضاء الكنيست؟ نعم، حتى العام ٢٠٠٥ تمتع أعضاء الكنيست بحصانة أمام المحاكمة الجنائية، وكانت للكنيست صلاحية إزالتها حتى يتسنى تقديم عضو كنيست إلى المحاكمة، في غالبية الحالات التي تطلبت تقديم عضو كنيست إلى المحاكمة، جرت إزالة الحصانة، وفي حالات معدودة فقط رفضت الكنيست إزالة الحصانة، وتم تقديم القضية إلى المحكمة العليا. في أعقاب نقد جماهيري قاس تم تعديل القانون في العام ٢٠٠٥ وجرى سن قانون جديد، ما زال معتمداً حتى اليوم، وبموجب ليس لأعضاء الكنيست أية حصانة تلقائية بل يمكنهم طلبها من

التقرير رقم ٦٩ لمراقب الدولة في إسرائيل:

تعمق ضائقة السكن لدى المواطنين العرب ونقص متزايد بـ ٥٠٠٠ وحدة سكنية إضافية كل سنة!



الأزمة السكنية في الداخل: مشهد من رهط.

الابتدائية. لم يتلقوا التدريب اللازم لتعليم الموضوع وأن الخطة لتدريب عملي اللغة الانكليزية في سلك التعليم في العام ٢٠١٦ طبقت بشكل جزئي فقط. وهناك إخفاق كبير في كل ما يتعلق بتشغيل المعلمين المؤقتين حيث أكد التقرير أن الوزارة لم تحدد أية شروط لتشغيل هذه الفئة من المدرسين ولم تحدد أي مستوى من التعليم أو التجربة في المجال حيث ذكر المراقب أنه: «في بعض الأحيان تستوعب المدارس معلمين مؤقتين بدون أي خبرة في التدريس وبدون وجود أي علاقة بينهم وبين مجال التدريس وأحياناً بدون أي لقب في هذا المجال».

قضية خطيرة أخرى يتوقف عندها التقرير، هي ظاهرة تشغيل مدرسين فقت إدانتهم بتهم جنسية وأصحاب ملفات جنائية حيث يشير التقرير إلى أن وزارة التعليم شغلت ٣٦ معلماً مؤقتاً من أصحاب الملفات الجنائية، بالإضافة إلى تشغيل تسعة مدرسين على الأقل في العام ٢٠١٧ قد تمّت إدانتهم بتهم جنسية.

رصدت الدولة بحسب التقرير موارد ضخمة وصلت حتى ١٫٧ مليار شيكل جديد للسنوات ٢٠١٢-٢٠٢٢ لخطط إتاحة التعليم العالي لمجتمع اليهود الممتازين دينياً (الحريديم). بيّنت الرقابة أن الخطط تعاني من نواقص وليست فعالة بما فيه الكفاية. نسبة تسرب الطلاب الحريديم من التعليم أكثر بمرتين منها لدى سائر اليهود، وربع الحريديم الرجال الذين يتعلمون في المؤسسات التحضيرية فقط يحصلون على اللقب الأكاديمي. الجزء الأكبر من الحريديم الذين حصلوا على اللقب الأكاديمي في إطار هذه البرامج هو من النساء اللاتي حصلن على اللقب الأكاديمي العام في مجال التدريس. لكن في هذا المجال هناك فائض كبير من المعلمات الحريديات، ومعظمهن (حوالي ٨٨٪) لا يعملن في هذا المجال. على الرغم من ذلك، فإن اللجنة التوجيهية للبرنامج، ولجنة التخطيط والميزانيات في مجلس التعليم العالي، قررتا الاستمرار في ذلك ومنح الأفضلية لدراسة موضوع التدريس، ويبدو أن قرارهما في هذا الموضوع تعارض مع الاتفاق مع وزارة المالية، وهي تؤدي إلى استثمار موارد لن تعود بالفائدة على المراقب الاقتصادية.

يتساءل ملحم كيف لهم أن يؤرّعوا القسائم؟ ستتم مصادرة أكثر من ٢٠٠٠ دونم من الأراضي الخاصة، التي يفترض أن تخصص لأبناء البلدة بهدف إسكان الآلاف من خارجها، والتعويض؟ يرى أنه لن يكون الا عبارة عن «شقة ١٠٠ متراً على قسيمة ٤٠٠ متراً يتقاسمها مع ٥٠٤ آخرين، حسب ما يريدون ولا يعرف الجار، ولا يعرف الحجر، ستخلق الكثير من الخلافات» ويخشى من أن تتطوّر الى خلافات كبيرة «يريدون التحكم بنا وزجنا في حارات صغيرة ليأكل أحدا الآخر». الخلافات تشكل عملياً ورطة وذريعة للمصادرة، هناك قانون يهدف الى مصادرة الأراضي بطريقة غير مباشرة، ويقول، ويشير الى أنه إذا لم يستغل المواطن القسيمة المخصصة له في غضون ٣ سنوات للبناء عليها بحسب المخطط، أي عمارات شاهقة، في ظل أن كل قسيمة ستخصص كشراكة بين عدد من الجيران أو أبناء البلد، قد تضيع حقوقهم في حال فشل أحدهم بتخصيص الأموال اللازمة ليؤتي بخصته من البناء للمعمارة التي صادفوا على بنائها، وهذا سيخلق الكثير من المشاكل، وبالتالي لا يكفي أنهم صادروا الأرض، بل إذا لم يكن يملك من المال ما يكفي، سيضعب حقه في الشقة حتى!

خروقات وإخفاقات في جهاز التعليم

تقرير مراقب الدولة كشف خروقات وإخفاقات في جهاز التعليم بما يشمل ظواهر خطيرة تهدد عملية التعليم السليمة منها قيام معلمين بتدريس مواضيع غير تلك التي تلقوا التأهيل لتعليمها، ووجود معلمين وفقاً للتقرير ٤٠٪ فقط من معلمي الرياضيات في المدارس الابتدائية والإعدادية تلقوا التأهيل اللازم لتعليم الموضوع الأمر الذي يمس بشكل كبير بالطلاب ويتعلمهم في المراحل المتقدمة. ومع وجود خطط لتقوية تعليم الرياضيات بمستوى أربع وخمس وحدات بقى مستوى ٣ وحدات والتعليم الابتدائي بدون خطط مستقبليّة.

تقرير مراقب الدولة يتّجه الى فشل مشابه في تعليم اللغة الانكليزية حيث أن ما يربو عن ٤٠٪ من ١٣ ألف معلم للغة الانكليزية في المدارس

التقديرات تشير إلى أنه ستنقضي سنوات طويلة حتى يتم إسكان هذا الموقع؛

المخطط في طنطور يهدف إلى بناء «غيّتو» جديد للعرب

لكن أهالي الجديدة المكر يواصلون النضال ضد المخطط في طنطور، والذي يهدف لبناء «غيّتو» جديد يزيد عدد سكان جديدة-المكر من ٢٠ ألفاً إلى ١٠٠ ألف، كما يقول مركز «عدالة» القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، ويضيف في هذا الشأن: يخوض أهالي قرية الجديدة-المكر نضالاً لإلغاء مخطط مدينة طنطور، على ضوء عرضه على لجان التخطيط للمصادقة عليه بسرعة. ودعا المجلس المحلي واللجنة الشعبية ولجنة المتابعة العليا والأهالي إلى مظاهرة حاشدة بالتزامن مع ذكرى يوم الأرض لإسقاط المخطط الذي وصفوه بال«هدام».

ويقوم المخطط ببناء ١٥ ألف وحدة سكنية ستضم نحو ٨٠ ألف شخص محولاً بذلك الجديدة-المكر الى أكبر مدينة عربية داخل الخط الأخضر من ناحية عدد السكان ومحولاً إياها لحي سكني مكثف وفقير (غيّتو).

ويُلفت مركز «عدالة» وجمعية «مكوم - مخططون من أجل حقوق الإنسان» في الاعتراض على كون المخطط فعلياً مخططاً لإقامة مدينة جديدة. وعليه، فإن محاولات سلطات التخطيط تخفيفه على أنه مخطط لإقامة حارات جديدة باطل، ومحاولة لاستغلال إجراءات التخطيط المستعجلة للمصادقة على المخطط بسرعة ودون صلاحية، وشهد الاعتراض على أن المخطط لم يفحص احتياجات سكان الجديدة-المكر تجاهل تطلعاتهم المستقبلية، فأرض عليهم سياسات التمدين القسري، حيث أن الكثافة السكانية المتوسطة بالمخطط المقترح تضاهي ١٤ وحدة سكنية للدونم وهي أعلى من الكثافة المتوسطة في كل المدن بالمنطقة وتقارب خصصة أضعاف الكثافة المتوسطة اليوم في الجديدة-المكر (٢ر٤) وحدة سكنية للدونم). بالإضافة لذلك، لم يفحص المخطط تأثيره على الجديدة والمكر وعلى سائر البلدات في المنطقة.

«عدالة» و«مكوم» قدما اعتراضاً على المخطط باسم ٢٠٠ مواطن من قريتي الجديدة والمكر، وسيمثلان المعارضين أمام اللجنة الخاصة للمخططات الجديدة. وقال مركز عدالة إنه «موضاً عن أن تقدم الدولة حلاً لأزمة السكن في القرى العربية من خلال زيادة المسطحات ومناطق النموّ ومعالجة المخططات المستقبلية لاحتياجات كل قرية ونمط الحياة فيها، تقوم بفرض البناء الكثيف متعدد الطوابق بكميات غير مسبوقة على الأراضي التابعة للجديدة-المكر. المخطط يشكل خطوة إضافية على طريق سياسة التضييق على الفلسطينيين في الجليل وهو يهدف، ضمن العديد من الأمور الأخرى، إلى وقف انتقال الفلسطينيين في الداخل للسكن في المدن التي يشكل اليهود غالبية السكان فيها. وهذا المخطط جزء من سياسات الفصل العنصري والتمييز ضد الفلسطينيين في الداخل، ويططور التي ندافع عنها صودرت أراضيها سنتها الحكومات الإسرائيلية، وأبرزها قانون القومية وقانون كامينتس وقانون لجان القبول،.

«يقولون إن الهدف بناء مدينة عربية جديدة وهذا كله كذب بكذب» أحد نشطاء اللجنة الشعبية ضد المخطط، محمد ملحم، رأى أن هناك علاقة وطيدة بين يوم الأرض والنضال ضد مخطط طنطور الذي يجتمع الجميع على وصفه بأنه «غيّتو العرب في الجليل»، ويرى أن الأسباب التي آلت إلى إضراب يوم الأرض، هي ذاتها الأسباب التي خرج فيها المواطنون بنضال ضد مخطط طنطور في يومنا هذا. ويقول «السبب الرئيس ليوم الأرض كان الدفاع عن الأراضي، ويططور التي ندافع عنها صودرت أراضيها العام ٧٦، واليوم تتم مصادرات جديدة، يقولون إن الهدف بناء مدينة عربية جديدة وهذا كله كذب بكذب بكذب، إنه مخطط صهيوني بحت! وهدفهم إخلاء الأرض من السكان العرب، كيف؟ فهذا لا يعينهم البتة».

مكامن خلل في حماية الخصوصية ومعالجة مخاطر هجمات السايبر والجرائم الجنسية ضد قاصرين!

حظيت قضية غلاء المعيشة باهتمام كبير ومن ضمن ذلك أسعار المواد الغذائية. ويتضمن هذا التقرير فصلاً حول موضوع نشاطات الحكومة لتشجيع التنافس في سوق الفواكه والخضروات وتخفيف عبءات الوساطة. ويتبين من نتائج الفصل أن نشاطات الحكومة في هذا المجال تتقدم ببطء ولا تبلغ مرحلة النهاية، على مدار ١٧ عاماً لم تتمكن الحكومات من تنفيذ قراراتها بشأن إنشاء سوق للفواكه والخضروات بالجملة، وتعكس معالجة هذا الموضوع نشاطاً حكومياً يمتاز بسلسلة من الضعف المهني والأدائي.

مسألة أخرى: الطلاق، الذي يعتبر حدثاً ينطوي على أزمة وذا تأثير كبير على الأطراف فيه، وقد يتسبب في أضرار خطيرة ومؤلمة لأسر الأزواج التي تمز بإجراءات الطلاق والانفصال. لم تلبور وزارة الرفاه التي من واجها تقديم المساعدة في إجراءات الطلاق سلسلة متواصلة من الأدوات العلاجية الهادفة لهذه الأسر، وبالذات الأدوات الموجّهة للأطفال. أنهلت الوزارة هذا المجال على مدار السنين، ونتيجة لذلك يضطر العديد من الأسر الانتظار لأشهر طويلة - قد تمتد لمدة عام أو أكثر من ذلك - لتلقي التقارير من العمال الاجتماعيين لإجراءات القانونية، وهذا الأمر يتسبب في استمرار النزاعات وحتى تصعيدها.

أما نتائج الرقابة المتعلقة بإجراءات إنفاذ القانون في وزارة حماية البيئة والسلطات المحليّة ضد من يلحقون الأضرار بالبيئة، فتشير إلى صعوبات شاملة تتعلق بغياب نظرية إنفاذ القانون بصورة منتظمة، درجة كفاءة إجراءات إنفاذ القانون، وكذلك ضعف الجهات المسؤولة عن إنفاذ القانون في مجال البيئة بشكل مستقل، حازم وناجع وذلك بسبب اعتمادهم على جهات التنظيم المهنية في الوزارة. وهناك نقص في إنفاذ القانون في مجال البيئة بشكل عام في معظم السلطات المحليّة؛ في بعض هذه السلطات ليس هناك مفتشون بيئيّون، وفي غالبية السلطات التي يوجد فيها مفتشون بيئيّون فإن إنفاذ القانون ضئيل. وحجم نشاطات التحقيق والملفات الجنائية يكاد لا يُذكر، وقسم لا يُستعان به من السلطات لا يفرض الغرامات لغرض إنفاذ القانون.

بمراجعة وفحص استعداد جهاز الإنقاذ والإسعاف في البلاد، ولم تعمل على السماح باستخدام سيارات الإسعاف الخاصة أثناء الطوارئ، وذلك بغرض مضاعفة عدد السيارات والقوى العاملة بمجال الإسعاف. وفقاً للتوصيات وزارة الصحة نصحها هناك حاجة إلى ١٣٥١ سيارة إسعاف تعمل بشكل متواصل وعلى مدار الساعة، لكن هناك ١٠٩١ سيارة إسعاف فقط، وعلى الرغم من التوصيات السابقة، فإن وزارة الصحة لم ترتب سبل التعاون بين نجمة داوود الحمراء وشركات الإسعاف الخاصة، التي لديها ٤٨٠ سيارة إسعاف. مراقب الدولة حذر في تقريره من أنه في حالة الطوارئ، فإن النقص بنسبة ٥٣٪ بالمسعفين والسائقين لسيارات الإسعاف، والطواقم المختلفة، سيتسبب باستعمال ٥٠٪ من سيارات الإسعاف فقط في حالة الطوارئ.

كذلك، لم تقم وزارة الصحة منذ ٣٠ عاماً بتحديث أوقات انتظار سيارات، ولم يتم تحديد أية أهداف في هذا المجال، ووجد المراقب أن سيارات الإسعاف تتأخر لمدة نصف ساعة بالمعدل في غرف الطوارئ بسبب الضغط والانتظار في المستشفيات ولا يمكنها الاستمرار في مهامها التالية، مما يضعب توفر سيارات الإسعاف، حيث لم تقم وزارة الصحة بترتيب الموضوع وتنظيم العمل بهذه القضية.

وزارة الصحة حاولت صياغة خطط لرفع كفاءة التعامل مع المصابين في سيارات الإسعاف، إلا أن الخطة كانت جزئية وغير كاملة، إذ لم يتم تحديد مصادر التمويل للمشروع، ولم تعالج الخطة مختلف الحالات الطبية. وبيّن التقرير أن وزارة الصحة لا تشرف بشكل صحيح على العاملين في مجال طب الطوارئ، إذ لا يوجد ترخيص لأخصائي الإسعافات الأولية، وليس هناك أي إشراف على الدورات في هذا المجال، وعليه فمن المحتمل ضمان كفاءة المشاركين في هذا المجال، علماً أنه لا توجد قاعدة بيانات للمسعفين في البلاد، التي تمكن وزارة الصحة والجيش الإسرائيلي من الاتصال والتواصل بجميع المسعفين في حالات الطوارئ.

نقاط منتقاة تلقي الضوء على الصورة العامة

تناول مراقب الدولة مواضيع متعلقة بالمجتمع والرفاه. فمثلاً،

الدولة: «من خلال التقرير يمكن أن نتعلم أن المواطنين لا يقومون بتقديم بلاغات للشرطة حول مخالفات الأملاك وسرقة بيوتهم، أمن المواطنين يجب أن يكون مفهوماً ضمناً. الأمر الآخر الذي يمكن استنتاجه من التقرير هو أن الوزارات والمكاتب الحكومية لا تقوم بتطبيق قرارات الحكومة والتعليمات فيما يخص حماية السايبر. كلي ثقة واعتقد أن لجنة رقابة الدولة ستعالج كل ما جاء في التقرير بصورة كاملة وشاملة، وأدعى أن لجنة رقابة الدولة ستبدأ مزاولة أعمالها بأسرع وقت ممكن وأنها «ستبحث التقرير بصورة شاملة كما فعلت حتى الآن». مراقب الدولة يوسف سايبيرا قال خلال مداخلة حين سلّم التقرير لرئيس الكنيست: «هذا التقرير واسع وشامل ويتضمن ٤٠ فصلاً من الرقابة على الوزارات الحكومية والهيئات القانونية العامة، وكما في التقارير السابقة فإن التقرير يعكس عمل الرقابة حسب تعليمات من شأنها تدويت سياسة الرقابة حسب مبادئ التميز والتجديد إلى جانب الحفاظ على قواعد مهنية وإدارية سليمة وإتباع طرق مهنية وحديثة. هذه السياسة تثبت نفسها من خلال تنفيذ عمليات فحص ورقابة واضحة ومؤثرة تعالج الظواهر من جذورها». واختتم مراقب الدولة قائلاً: «أشيد بعمل الكنيست ويتعاونها طول فترة عملي. المداولات كانت جوهريّة وهي تساهم في تعزيز مكانة التقرير وتأثيره».

الجهاز الصحي غير مستعد وغير مجهز لمواجهة حالات طوارئ

في فصل خاص يقول المراقب إن الجهاز الصحي غير مستعد وغير مجهز لمواجهة حالات طوارئ وتنقصه طواقم طبية كثيرة وسيارات إسعاف. هناك نقص بمئات سيارات الإسعاف، ويتوقع نقص بنسبة ٥٣٪ في الطواقم الطبية والمسعفين والسائقين لسيارات الإسعاف. ووزارة الصحة وفقاً للتقرير تعتمد سياسة المماطلة في تنظيم مجال طب الطوارئ في البلاد، وتتفترق إلى توجهيه.

فحص المراقب جهاز الإسعاف في الوضع العادي وحالة الطوارئ وسبل مراقبة جهاز الإسعاف من قبل وزارة الصحة، واتضح أن الوزارة لم تقم منذ سنوات بتحديث التأهب لحالات الطوارئ والحرب، كما أنها لم تقم

كتب هشام نفاع:

صدر قبل أسبوع التقرير رقم ٦٩ لمراقب الدولة في إسرائيل، وهو يتضمن عدداً من القضايا التي تخص المواطنين العرب وعلى وجه الخصوص في مجال السكن. من هذه الناحية ربما ان المهم في التقرير هو الإشارة الصريحة إلى أن الدولة لم تعمل في القرى والبلدات العربية على زيادة تخطيط الأراضي العامة (تسمى «أراضي دولة») لغرض تسويق وحدات سكنية لحل هذه الضائقة، وكان الحال نفسه سائداً بالنسبة للأراضي الخاصة، التي يملكها الناس، إذ تتعهد الدولة على الدوام بإعادة تخطيطها بحيث يجاز فيها البناء، لكن لا يتم تطبيق هذه التصريحات. يقول المراقب إن أزمة السكن التي اندلعت على مبادئ تقرير طاقم الـ١٢، فتررت خطة خضير على من يصفهم بـ «الأقليات» التقديرات الرقمية التي يقدمها تقرير مراقب الدولة تفيّد بوجود طلب لدى المواطنين العرب تحديداً على ما يقارب ١٢-١٣ ألف وحدة سكنية في السنة، لكن سلطات الدولة لم تقم بواجبها كماذكور، والنتيجة هي نقص في حوالي خمسة آلاف وحدة سكنية سنوياً.

منذ العام ٢٠٠٠ اتخذت حكومات إسرائيل عدة قرارات لحل مشكلة السكن لدى المواطنين العرب لكن الأدوات التي استُخدمت لم تؤدّ الى أي حل أو ساهمت بشكل محدود جدا. وفي إثر ذلك تقرر في كانون الأول ٢٠١٤ إقامة طاقم يمثل عدة وزارات كي يبلور خطة عمل خلال ١٢٠ يوماً. في تموز ٢٠١٥ قررت الحكومة تبني مبادئ تقرير طاقم الـ١٢، فتررت خطة خمسية للسنوات ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٠ للدمج الاقتصادي للمواطنين العرب. في هذا الإطار تقرر تخصيص ميزانية قوامها ١٫٢ مليار شيكل لمعالجة ضائقة السكن تحديداً. في العام ٢٠١٦ وقعت وزارة الإسكان «اتفاقيات تطوير شاملة» مع ١٣ سلطة محلية عربية بخصوص «تخطيط أراض، تطويرها، تسويتها وإصدار رخص بناء لإقامة أحياء سكنية».

انعدام تمثيل ملائم للمواطنين العرب في لجان التخطيط والبناء

يقول تقرير المراقب إنه تم فحص تطبيق هذه القرارات وهذه الاتفاقيات في عدد من الهيئات الحكومية ذات الصلة ومنها وزارة الإسكان، سلطة أراضي إسرائيل، مديرية التخطيط، قسم الميزانيات في وزارة المالية، قسم تسجيل وتنظيم الأراضي في وزارة العدل وسلطة التطوير الاقتصادي «لقطاع الأقليات»، في وزارة المساواة الاجتماعية.

الوضع مرتبط بعدة مسببات، وفقاً للتقرير، أحدها عدم وجود تمثيل ملائم للمواطنين العرب في لجان التخطيط والبناء.

فقد وجد تقرير مراقب الدولة أن نسبة المواطنين العرب في اللجنة القطرية للتخطيط والبناء لا تتجاوز ٦٪ في لجان التخطيط اللوائية في كل من حيفا، المركز والشمال لا تتعدى ٧٪. وفي منطقة الشمال خصوصاً تظهر بشاعة التمييز؛ فعلى الرغم من أن نسبة المواطنين العرب في الشمال تصل الى ٥٤٪ من السكان انحصرت تمثيلهم في لجنة التخطيط اللوائية بممثل واحد من أصل ١٧٠ كذلك فقد تم تجاهل توصية بإقامة لجان تخطيط محلية في قرى عربية مختلفة، على الرغم من مضي عقد على إعلانها!

المشكلة الأساسية في هذه الناحية، كما تقول مؤسسات عربية تتابع هذه القضايا، هي اشتراط أي زيادة في وحدات السكن والأراضي المخصصة لها بما تسميه السلطات «تسوية» وأوضاع دور سكنية غير مرخصة، حيث أن التفسير والتاويل الضمني هو هدم مئات البيوت إن لم يكن أكثر، كمقدمة للبدء بتطبيق ما تم التعهد به أو الاتفاق عليه!

يقول المراقب: لقد صادرت الدولة أراضي في تلة طنطور منذ سبعينيات القرن الماضي، لغرض إقامة موقع بلدي جديد، لكن تخطيطه استمر لسنوات طويلة، فقط بحلول أيلول ٢٠١٨ قررت اللجنة القطرية للتخطيط والبناء إيداع خطة بهذا الشأن. وهي تشمل إضافة ١٥ ألف وحدة سكنية وكذلك مساحات تشغيلية وتجارية ومبان عامة مختلفة. ويجزم المراقب:

يركّز تقرير مراقب الدولة الأخير في إسرائيل، الصادر قبل أسبوع، على ما يصفه بالسي لتلخّوق والتجديد قاصداً الالتزام بمعايير أخلاق العمل والإدارة السليمة في الجانب المهني لمؤسسات الدولة. وهو يرى أن هذه المعايير يمكن من التعق في الفحص والتحقق والرقابة خلال تناول شتى الظواهر في الإدارة العامة. ويرى أن قوة الرقابة تكمن في القدرة على تناول ظاهرة واحدة أو قضية واحدة من خلال تعدّد المنظومات والأجهزة المخضعة للفحص المرتبطة بها.

هذا التقرير فحص بالإضافة إلى القضايا الدائمة الممتدة على قطاعات ومجالات مختلفة، عدداً من المسائل العميقة. ففحص على نحو خاص مسألة الحفاظ على الخصوصية في بنوك المعلومات، ووجد خلافاً في هذا الشأن يرتبط بعدم الحفاظ على خصوصية المواطنين في بنوك معلومات ضمن القطاع العام. ويتم أحياناً جمع معلومات شخصية في وزارتي التعليم والصحة من دون التشديد على مبدأ احترام خصوصية أصحابها. مسألة أخرى هي معالجة الجرائم الجنسية ضد قاصرين، إذ يوجد خلل في استفاد استخدام مراكز الحماية المتوفرة الى جانب غياب جهاز شامل لمع تلك الجرائم وتطبيق القانون بشأنها.

هناك خلل أيضاً في ضمان حقوق أصحاب المحدودية في الإجراءات القانونية.

ثم يتناول التقرير تقصير أجهزة الدولة في معالجة مبان سكنية غير مستخدمة وفرض ضرائب عقارات بنسب مضخمة. فوسط أزمة سكنية متفاقمة لم يتم استخدام ما بات يعرف ببيوت الأشباح، أي البيوت المخصصة للسكن لكنها خاوية.

أخيراً تناول التقرير مشاكل ومخاطر الحماية من هجمات السايبر، وهو يقول: على الرغم من المفاخرة بالقدرات في هذا المجال في إسرائيل، فإن هناك فجوات جدية من ناحية الحماية المتوفرة في هيئات حكومية. وهذا الفصل نُشر جزئياً فقط بسبب حساسيته الأمنية، كما يشير التقرير.

«الوزارات والمكاتب الحكومية لا تطبق التعليمات فيما يخص حماية السايبر» رئيس الكنيست يولي بولي إلدشتاين قال بعد تسلمه تقرير مراقب

هذا الملحق بدعم من
وزارة الثقافة الفلسطينية



تابعونا على الفيسبوك



http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب



http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

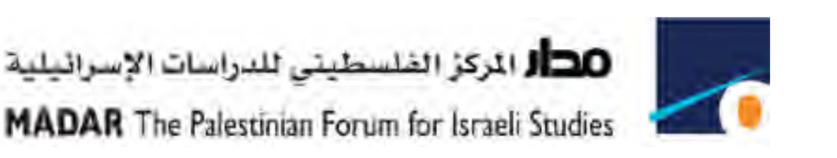
فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي